لوسيل السياحة

UNWTO

والوظائف.. مستقبل أفضل للجميع

ملحق تصدره لوسيل بمناسبة اليوم العالمي للسياحة 2019

برعاية

QATAR المجلس الوطني للسياحة National Tourism Council

الهيئة العامة للطيران المدني CIVIL AVIATION AUTHORITY

KATARA HOSPITALITY

الأحد 30 المحرم 1441 هـ - 29 سبتمبر 2019 | رئيس مجلس الإدارة ثاني بن عبدالله آل ثاني | Sunday 29 September 2019

4 % معدل النمو السنوي باقتصاديات القطاع

10 % من فرص العمل في العالم «سياحية»

«السياحة»

نمو اقتصادي ووظائف آفضل

- 10% من فرص العمل في العالم «سياحية»
- 1.5 وظيفة غير مباشرة توفرها الوظيفة الواحدة بالقطاع
- 60% من عمالة قطاع السياحة نساء
- 36% المعدل العالمي لأصحاب المشاريع الحرة بالفنادق والمطاعم

خلال 2018

- 1.4 مليار سائح دولي بنمو 5%
- 7% الصادرات السياحية من حجم الصادرات العالمية
- 29% الصادرات السياحية من صادرات الخدمات عالمياً
- 5 مليارات دولار صادرات السياحة يومياً
- 1.5 تريليون دولار عائدات السفر
- 256 مليار دولار عائدات نقل الركاب
- **1.75 تريليون دولار إجمالي الصادرات السياحية الدولية بنمو 4%**

أكبر 5 فئات تصدير في العالم خلال 2017

- 1.99 تريليون دولار صادرات المواد الكيميائية
- 1.96 تريليون دولار صادرات الوقود
- 1.59 تريليون دولار صادرات السياحة
- 1.47 تريليون دولار صادرات منتجات السيارات
- 1.46 تريليون دولار صادرات المواد الغذائية

المصدر: منظمة السياحة العالمية

By.Noureldin Medhat

www.lusailnews.net

الباكر:
11 %
نمو «سياحة قطر» بنهاية أغسطس 2019
التفاصيل 03

شفيلي: السياحة مصدر للوظائف ومحفز للتنمية
التفاصيل 03

«السياحة في قطر».. فرص استثمارية داعمة لسوق العمل
التفاصيل 7 : 4

1.75
تريليون دولار إجمالي صادرات السياحة عالمياً
التفاصيل 11-10

«الطيران المدني».. مبادرات لاستقطاب وتأهيل الكوادر
التفاصيل 15 : 12

«كتارا للضيافة».. توسعات وبرامج طموحة لتمكين المواهب
التفاصيل 18 : 16

السياحة لوسيل
والوظائف.. مستقبل أفضل للجميع
29
ملحق تصدره لوسيل بمناسبة اليوم العالمي للسياحة

الهيئة العامة للطيران المدني
CIVIL AVIATION AUTHORITY

تطبيق أرصاد قطر
Q Weather

أحوال الطقس بين يديك

Download now
Q Weather App

قطر
تقرير الحالة الجوية
الدوحة الريان الوكرة أم صلال الصعايب الخور
الدوحة
٣٣°C
المحسوسة ٣٩°C
صافي
الأربعاء 11 سبتمبر 2019 8:32 ص
24.12 كم/س

Download on the App Store
GET IT ON Google Play
/caaqatar

الهند استضافت احتفالات «السياحة العالمية» باليوم العالمي 2019

«السياحة».. نحو وظائف ومستقبل أفضل للجميع

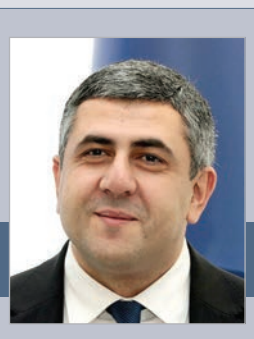

زوراب بولوليكا شفيلي

يحتفل العالم في 27 سبتمبر من كل عام باليوم العالمي للسياحة، مع الاحتفالات التي تقودها منظمة السياحة العالمية، بهدف تعزيز الوعي بين المجتمع العالمي بالقيمة الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية للسياحة والإسهام الذي يمكن أن يقدمه القطاع في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وجاء احتفال العام 2019، الذي استضافته العاصمة الهندية نيودلهي، تماشياً مع تركيز جامعة الأمم المتحدة (جناح الأمم المتحدة للدراسات الأكاديمية والبحوث) العالمي على المهارات والتعليم والوظائف على مدار العام، حيث تم الاحتفال بيوم السياحة العالمي للعام الجاري تحت شعار «السياحة والوظائف: مستقبل أفضل للجميع».

وزير الدولة للسياحة والثقافة في الهند، براهلاد سينغ باتيل، علق قائلاً: «إن اختيار موضوع يوم السياحة العالمي لهذا العام يعد مناسبا جداً، لأن السياحة تعد قطاعا هاما يحتاج إلى الكثير من العمل، كما أنها مصدر هام للعمالة للعديد من اقتصادات دول العالم».

وأضاف: «السياحة هي نوع من النشاط يمتد ليشمل قطاعات أخرى، فبالتالي تولد عملاً مباشراً وغير مباشر للأشخاص، كما يسمح للوصول سريعاً إلى سوق العمل للشباب والنساء، لذا لا يعد قطاع السياحة محركاً للنمو الاقتصادي فقط، وإنما هو أداة فعالة للحد من الفقر بين شرائح المجتمع.

ونحن نعتقد أن التنمية السياحية وتنمية المجتمع مرتبطتان بشكل مباشر، ونريد أن يستفيد السكان المحليون من تنمية السياحة في منطقتهم، لذا ينبغي أن نركز على تنمية القدرات والمهارات للسكان المحليين».

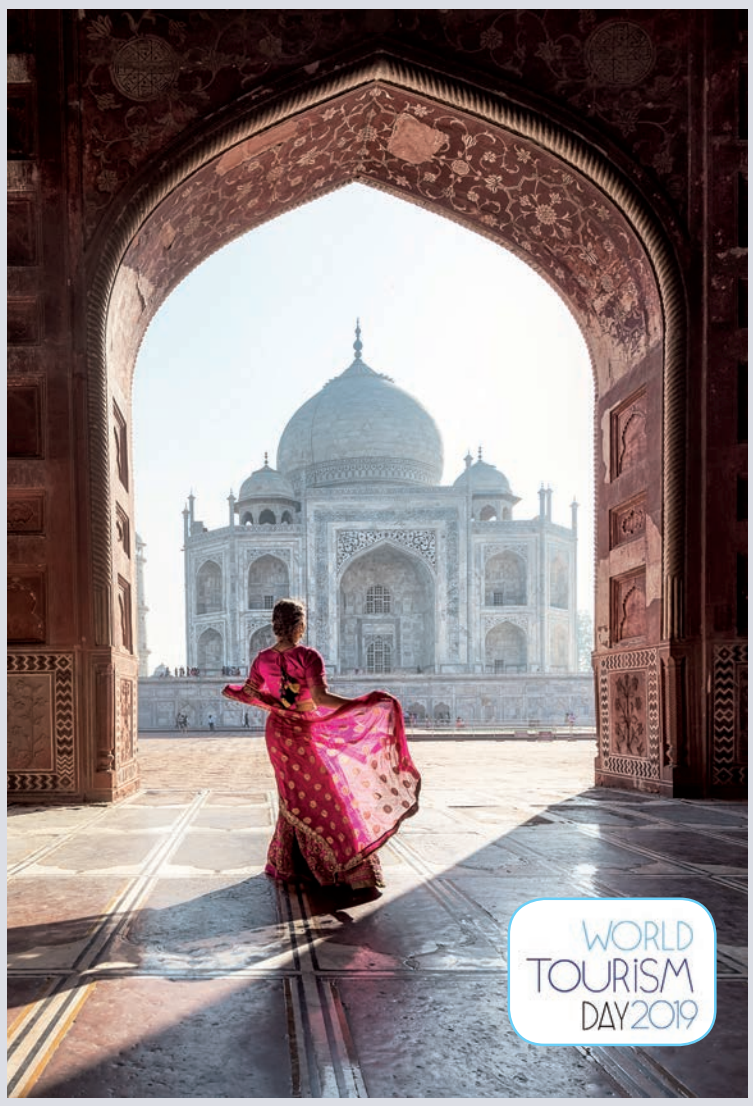

يمكن أن تساعدنا السياحة في بناء مستقبل أفضل للجميع، ففي جميع أنحاء العالم، يعد قطاع السياحة مصدرًا رئيسيًا للتوظيف، حيث يدعم العديد من ملايين الوظائف ويدفع الاقتصاديات إلى الأمام على الصعيدين المحلي والوطني.

في الوقت نفسه إنه حافز للمساواة والشمولية في العديد من الأماكن، حيث تتيح العمالة السياحية للنساء والشباب والذين يعيشون في المجتمعات الريفية فرصة إعالة أنفسهم وأسرهم والاندماج بشكل أكبر في المجتمع الأوسع.

إن الإمكانات الحقيقية للسياحة كمصدر للوظائف وكمحرك للمساواة والتنمية المستدامة هي فقط ما يتم تحقيقها، وتوفير فرص العمل اللائق والمساهمة في تطوير المهارات المهنية هي في قلب هذا الأمر، كما أن حسن الإدارة سيشمل النمو المستمر لقطاعنا بفرص لا حصر لها ويسمح للسياحة بالوفاء بمسؤوليتها الاجتماعية العالمية بحيث لا تترك أحدًا وراءها.

ليس هناك نشاط اقتصادي أو اجتماعي أو بشري منفرد في عزلة، لهذا السبب تعمل الحكومات وأصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص بشكل متزايد معًا لإدارة السياحة بطريقة مسؤولة ومستدامة ولضمان تحقيق إمكاناتها الهائلة بشكل صحيح.

مثلما تعمل التكنولوجيا الجديدة على تغيير الطريقة التي نسافر بها، فإنها أيضًا تغير الطريقة التي نعمل بها، وتقود السياحة الطريق في تزويد العمال بالمهارات والمعارف التي يحتاجون إليها في وظائف الغد.

إن تبني هذه الروح الإبداعية، بما في ذلك من خلال التعاون الفعال مع الشركاء في قطاع التكنولوجيا والأوساط الأكاديمية سيؤدي إلى خلق وظائف أكثر وأفضل.

بينما نحتفل باليوم العالمي للسياحة، دعونا نتعرف على القوة التحويلية للسياحة معا، يمكننا أن ندرك إمكانات السياحة لبناء مستقبل أفضل وأكثر مساواة.

الأمين العام لمنظمة السياحة العالمية

سعادة / أكبر الباكر

يعتبر قطاع السياحة القطاع الاقتصادي الأكثر مرونة، حيث يحقق معدل نمو سنوي مقداره 4%، ويتيح 10% من إجمالي الوظائف عالميا، ويتخطى تلك النسبة في القطاعات الشريكة الأخرى.

اليوم يحتفل العالم بيوم السياحة العالمي تحت شعار «السياحة والوظائف: مستقبل أفضل للجميع»، وهو الشعار الذي يتناغم مع رؤيتنا لقطاع السياحة في قطر. نعمل باستمرار على تطوير سياستنا وبيئة العمل السياحية بالتعاون مع شركائنا من القطاعين الحكومي والخاص، بما يساهم في صناعة فرص العمل وتحقيق التنمية السياحية المستدامة وجذب الاستثمار إلى قطر.

ويعتبر قطاع السياحة القطري، قطاعاً واعداً بالنسبة للمستثمرين ورواد الأعمال حيث يتمتع القطاع بمعدلات نمو ثابتة وصلت إلى 11% خلال شهر أغسطس 2019. وأظهر تقرير التنافسية السياحية الذي أصدره المنتدى الاقتصادي العالمي مؤخراً وجود قطر في المركز الأول إقليمياً والثامن عالمياً على مؤشر بيئة العمل، بما يساهم في جذب فرص الاستثمار المحلي والعالمي.

لقد شهد القطاع السياحي تطوراً سريعاً مع تحقيق إنجازات بارزة في قطاع سياحة الرحلات البحرية، وفعاليات الأعمال، والسياحة الرياضية، ومع التحضير لـ 2022 وما بعدها، ستكون هناك العديد من فرص الاستثمار المتاحة والتي سينتج عنها فرص عمل بالآلاف في مجالات الضيافة وتجارة التجزئة والأغذية والمشروبات والمواصلات.

لتلبية احتياجات القطاع من المواهب والكفاءات المدرّبة، أطلق المجلس الوطني للسياحة عدة مبادرات تدريبية وتعليمية، مثل برنامج تدريب وترخيص المرشدين السياحيين، والتعاون مع منظمة السياحة العالمية وجامعة IE في إطلاق أول أكاديمية سياحية رقمية في العالم، كما ندعم شراكتنا مع مختلف المؤسسات مثل حاضنة قطر للأعمال، وبنك قطر للتنمية، ومعهد جسور، وجامعة ستندن، وجامعة حمد بن خليفة، وغيرها من المؤسسات القطرية لتدريب العاملين في قطاع السياحة ودعم رواد الأعمال.

نحن ندعو كل الأفراد العاملين في قطاع السياحة في قطر، وغيرهم من المهتمين بصناعة السياحة، للاستفادة من هذه المنصات التعليمية والتدريبية وتزويد أنفسهم بالأدوات اللازمة للنجاح والتطور والنمو.

أمين عام المجلس الوطني للسياحة
الرئيس التنفيذي لمجموعة الخطوط الجوية القطرية

شراكات متعددة لـ«الوطني للسياحة»

«السياحة في قطر».. فرص استثمارية

تحتفل منظمة السياحة العالمية بيوم السياحة العالمي في تاريخ 27 سبتمبر من كل عام، ويستهدف الاحتفال بيوم السياحة العالمي تسليط الضوء على أهم القضايا والتحديات التي تواجه صناعة السياحة عالمياً.

وانطلق الاحتفال بيوم السياحة العالمي هذا العام تحت شعار «السياحة وفرص العمل.. مستقبل أفضل للجميع»، حيث تشير الإحصائيات العالمية إلى قدرة صناعة السياحة على توفير 10% من فرص العمل في الاقتصاد العالمي.

وتتميز صناعة السياحة بالمرونة الكبيرة في مواجهة التحديات، وقد أثبتت ذلك بقوة خلال الأزمة الاقتصادية العالمية عام 2010، حيث حقق عدد المسافرين السياحيين حول العالم نمواً قدره 4% رغم الظروف الاقتصادية التي مر بها العالم في ذلك التوقيت، كما تستمر منطقة الشرق الأوسط في تحقيق معدلات نمو مطردة على مستوى أعداد الزوار رغم التحديات الأمنية والجيوسياسية التي تواجه المنطقة.

ويعمل المجلس الوطني للسياحة على تحقيق عدة أهداف اقتصادية في مقدمتها تعزيز فرص الاستثمار السياحي، وتوفير فرص عمل متعددة في مختلف القطاعات السياحية، وتطوير الكفاءات البشرية من خلال التدريب والتعليم لمواكبة التطور المستمر في صناعة السياحة محلياً وعالمياً، في سبيل تعزيز تجربة الزائر.

وعالمياً تخلق كل فرصة عمل مباشرة في مجال السياحة، فرصة ونصفا في مجالات أخرى مرتبطة بالسياحة، وتشير بيانات جهاز التخطيط والإحصاء، إلى أن عدد العاملين في قطاعي أنشطة خدمات الإقامة والطعام (الضيافة)، والفنون والترفيه والتسلية وصل إلى 80847 شخصا، بالإضافة إلى الوظائف الأخرى في شركات السياحة والسفر، وشركات إدارة الوجهة، والمتاحف، والموانئ، وقطاع الطيران والمواصلات، وغيرها من القطاعات الاقتصادية المرتبطة بالسياحة.

■ جانب من توقيع إحدى مذكرات التفاهم

17 مذكرة تفاهم مع كبار مزودي الرحلات السياحية العالمية

اتفاقيات إستراتيجية لتنشيط القطاع وتعزيز الاستثمار

تعتبر السياحة في قطر صناعة ولبدة نجحت خلال فترة وجيزة في أن يكون لها دور فعال في تحقيق التنوع الاقتصادي الذي تنشده الدولة، والمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، وخلق فرص استثمار هائلة للمواطنين والمقيمين والمستثمرين على حد سواء.

ومن المجالات المفتوحة للاستثمار السياحي في قطر، خدمات فعاليات الأعمال، والثقافة والتراث، وخدمات السفاري الصحراوية، والطعام، والصحة والرفاهية، والأنشطة الحرة والترفيه، والرياضة، والاستجمام، وتنظيم الجولات السياحية، والإقامة السياحية، وخدمات النقل والمواصلات.

ويسعى «الوطني للسياحة» بشكل حثيث من أجل جذب المستثمرين المناسبين لتنفيذ المشروعات ذات الصلة والتي تصب في صالح عملية استكمال المرافق وأماكن الجذب الحالية وتوسيعها، وخلق المزيد من فرص العمل، في إطار سعيه لتنويع البنية التحتية للسياحة والخدمات السياحية في قطر وتعزيزها.

ويؤدي المجلس دوراً تحفيزياً كموفر خدمات شاملة للمستثمرين المحتملين وتعريفهم بفرص المشاركة في جهود تنمية السياحة في قطر والتحرك بناءً على ذلك، عبر توفير المعلومات اللازمة حول المشروعات المحتملة والعمل كهمزة وصل وتنسيق بين المستثمرين المحتملين والشركاء المعنيين من القطاعين العام والخاص.

وتتميز قطر بنظامها الاقتصادي المشجع للاستثمار، وهو ما أكد عليه التقرير السنوي الذي يصدر عن المنتدى الاقتصادي العالمي والخاص بقياس التنافسية السياحية، حيث جاءت قطر في المرتبة 51 عالمياً، والثانية على مستوى منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، وقد تفوقت قطر في مؤشر «بيئة العمل» بفضل انخفاض الضرائب المفروضة على الأعمال، وفعالية الهيكل الإداري والمظلة القانونية.

وقد شهدت قطر خلال الأعوام الماضية جذب عدد من الاستثمارات العالمية في مختلف القطاعات السياحية، من أحدثها توقيع كتارا للضيافة، الشركة التي تملك وتدير وتطور مجموعة من الفنادق والمنتجعات الفاخرة عالمياً والتي تتخذ من قطر مقراً لها، والمجلس الوطني للسياحة والخطوط الجوية القطرية وسلسلة فنادق ريكسوس نحو 17 مذكرة تفاهم مع منظمين ومشغلين للرحلات السياحية العالمية، والذين يزودون حاليا 4 ملايين سائح حول العالم، تقضي بتركيزهم على دولة قطر لإنعاش وتنشيط قطاع السياحة والضيافة.

وقال سعادة الشيخ نواف بن جاسم بن جبر آل ثاني رئيس مجلس إدارة شركة كتارا للضيافة، إن هذه الشراكات والاتفاقيات التي تأتي في إطار الخطط الاستثمارية الإستراتيجية للشركة والمجلس الوطني للسياحة وشركائهما في القطاعين العام والخاص تستهدف دعم فرص الاستثمار السياحي، وتطوير تجارب سياحية جديدة تستفيد من مختلف المقومات التي تمتلكها قطر، وتساهم في تحقيق أهداف التنمية السياحية المستدامة، فضلا عن دورها في دعم الخطط الترويجية وتعزيز مكانة قطر كوجهة سياحية. وأضاف: «لا شك أن هذه الاتفاقيات والتفاهمات تخدم الخطط الهادفة لتحقيق وحدة الرؤية بين مختلف القطاعات السياحية مثل الطيران والضيافة وغيرها، بما يساهم في تحقيق أهداف الإستراتيجية الوطنية لقطاع السياحة، خاصة أنه ينظر للاستثمار في القطاع السياحي بمختلف أشكاله كأحد أوجه الاستثمار الفاعل والذي يتوجب الاهتمام به كونه من أكبر القطاعات مساهمة بالناتج المحلي العالمي. نحن ملتزمون بدعم وتعزيز مثل هذه المبادرات السياحية التي تعد ركيزة رئيسية للخطط الرامية لتحقيق الاستفادة القصوى من الأثر المضاعف للاستثمار السياحي على باقي القطاعات».

كما يعمل المجلس الوطني للسياحة على تعزيز شراكاته عالمياً مع أهم الشركات والمنظمات السياحية لتطوير مختلف القطاعات السياحية، حيث يرعى المجلس أول مسابقة للمشروعات الناشئة في مجال السياحة الرياضية حول العالم تحت مظلة منظمة السياحة العالمية وبالتعاون مع نادي برشلونة، لدعم رواد الأعمال وتطوير السياحة الرياضية عالمياً.

لتطوير الكفاءات المحلية وتمكين رواد الأعمال

داعمة لنشاط سوق العمل

الترخيص لـ 137 مرشداً سياحياً يتحدثون 20 لغة

مبادرات متواصلة لتأهيل مزودي الخدمات السياحية

يرى مراقبون أن نجاح قطاع السياحة يتطلب توافر القوى البشرية المؤهلة والمحترفة للعمل في السياحة من أجل تقديم تجارب عالية الجودة يتطلع قطاع السياحة بقطر إلى توفيرها.

وبادر المجلس الوطني للسياحة، بتطبيق نهج شامل لتلبية هذا الطلب من خلال مجموعة متوازنة من عمليات توظيف لأفراد ذوي كفاءة عالية وتطوير مهارات الموظفين الحاليين بما يضمن بلوغ التميز في تقديم الخدمات، خاصة مع النمو المتوقع لقطاع السياحة والذي يزداد معه الطلب على كل أنواع المهن ومستويات المهارات المرتبطة بالسياحة.

وتتضمن الأولويات الأساسية لـ«الوطني للسياحة» التأكد من توفر الأساس الصحيح لدى جميع الموظفين الذين يتعاملون مباشرة مع السائحين، سواء داخل قطاع السياحة ذاته أو في المهن التي تنطوي على اتصال بالسائحين، وتتمثل هذه المقومات الأساسية في التدريب على خدمة العملاء والمهارات السلوكية الأساسية مثل مهارات التعامل مع الآخرين وسلوك تقديم الخدمات المتميزة، والإلمام بالمعلومات اللازمة عن عروض قطر السياحية وأماكن الجذب بها حتى يتسنى لهم تقديم خدمات عالية الجودة تترك انطباعاً إيجابياً لدى الزوار. وينظم المجلس تدريبات إلزامية تشمل كل الموظفين الذين يتعاملون مع السائحين، ويشمل ذلك الموظفين في الجهات الحكومية، والمؤسسات المعنية بالزائرين مثل الفنادق وشركات تنظيم الرحلات وإدارة الوجهات السياحية ومنظمي الاجتماعات والمؤتمرات، إلى جانب المشروعات التجارية التي تقدم خدماتها للسائحين، مثل متاجر البيع بالتجزئة، والمطاعم، وشركات سيارات الأجرة، وغيرها من الأعمال التي تقدم خدماتها للسائحين والسكان المحليين. ونفذ المجلس الوطني للسياحة، العديد من المبادرات في سبيل الارتقاء بمستوى موفري ومقدمي الخدمات السياحية في قطر، باعتباره أمرا تتعزز أهميته مع تنامي أعداد السياح القادمين إلى البلاد. وحتى نهاية العام 2018، عقد المجلس شراكة مع اتحاد المعارض الدولية لتقديم شهادة في إدارة الفعاليات من خلال برنامج تدريبي مكثف يهدف إلى تعزيز مستوى التنافسية في قطاع فعاليات الأعمال، وأكمل أكثر من 20 اختصاصياً في فعاليات الأعمال الجزء الأول من برنامج تدريبي امتد 5 أشهر وانتهى بحصولهم على درجة إدارة الفعاليات ونيلهم الاعتماد من قبل اتحاد المعارض الدولية.

وتم إطلاق برنامج تدريبي للإرشاد السياحي بالتعاون مع العديد من الشركاء في القطاعين العام والخاص، حيث تم منح تراخيص رسمية لمزاولة الإرشاد السياحي لـ 137 مرشداً سياحياً يتحدثون 20 لغة، وفي نفس الإطار تم تدشين برنامج لتدريب وترخيص مرشدي رحلات السفاري بالتعاون مع مركز الدوحة للتدريب على القيادة في الطرق الوعرة، وشمل البرنامج التدريب على قيادة سيارات الدفع الرباعي، والتعامل مع الطوارئ، ومنذ أبريل 2018 وحتى نهاية العام الماضي أنهى أكثر من 200 متدرب البرنامج التدريبي.

وأطلقت مؤخراً أول أكاديمية سياحية رقمية في العالم، والتي تُعتبر ثمرة للتعاون بين كل من منظمة السياحة العالمية وجامعة IE الدولية والمجلس الوطني للسياحة بصفته شريك الوجهة المؤسس.

وتوفر المنصة الإلكترونية للأكاديمية، للمختصين برامج تعليمية وتدريبية عالية الجودة في مجالات السفر والسياحة والضيافة وإدارة الوجهات، وتتميز برامج الأكاديمية بكونها برامج شاملة ووافية وفي متناول الأشخاص الراغبين في جعل مساراتهم المهنية في قطاع السياحة الذي يوفر بدوره وظيفة واحدة من بين كل عشر وظائف في العالم، كما تغطي المقررات الدراسية التي تقدمها الأكاديمية إدارة الإستراتيجيات وإدارة العمليات وإدارة التسويق والأساسيات المالية بالإضافة إلى إدارة التكنولوجيا والابتكار.

تطوير تجارب ومنتجات سياحية جاذبة

مشاركة متنامية لرواد الأعمال القطريين في دعم السياحة

■ غانم المهندي

■ خالد السويدي

■ أمل الشمري

تعد مشاركة رواد الأعمال المحليين في تطوير القطاع عاملاً أساسياً لضمان أن يعكس القطاع ثقافة دولة قطر واقتصادها والاحتياجات الاجتماعية لسكانها.

السيد غانم المهندي، نائب رئيس مجلس إدارة شركة كيو سبورتس، التي تتولى مسؤولية تنظيم المدينة الترفيهية، قال إن هناك حرصا كبيرا من جانب الجهات المعنية بالقطاع السياحي في الدولة على إشراك رجال ورواد الأعمال القطريين في خطط تطوير القطاع خاصة المتعلق منها بتطوير التجربة السياحية في الدولة.

وأضاف «المهندي»: «باتت الشركات القطرية الناشئة داعما وشريكا رئيسيا في كافة الجهود المبذولة والمبادرات المنفذة التي تهدف إلى تطوير تجارب ومنتجات سياحية جاذبة، تعزز من مكانة قطر كوجهة سياحية مرموقة على مستوى المنطقة والعالم».

وأشاد «المهندي» بالحرص المستمر من جانب المجلس الوطني للسياحة على تعظيم خبرات هذه الشركات بإشراكها في المهرجانات والفعاليات الجماهيرية المتعددة، بما يضمن توظيف تلك الخبرات لتطوير تجارب وفعاليات تلبي مختلف الأذواق والتطلعات، وتحتفي بتراث قطر وبخصوصية المنطقة والجمهور من المواطنين والمقيمين والزوار.

بدوره، قال السيد خالد السويدي، الرئيس التنفيذي في شركة باص الدوحة، التي تقدم خدمة الحافلات السياحية: «باشرنا عملياتنا خلال العام 2012، ونسعى إلى تسليط الضوء على أفضل معالم دولة قطر ومرافقها السياحية والثقافية بدعم من الجهات المعنية بالقطاع السياحي في الدولة، ويساهم تعاوننا مع المجلس الوطني للسياحة في فتح المجال أمام أفراد الجمهور والسياح للاطلاع على دولة قطر من منظور مختلف».

وأضاف: «أصبحنا نلمس اهتماماً رسمياً واضحاً بتوفير تسهيلات وفرص استثمارية للقطاع الخاص المحلي ورواد الأعمال وأصحاب المشروعات والشركات الناشئة في الدولة، وذلك من خلال كافة الفعاليات والمشروعات والبرامج التي يتم تنفيذها لتطوير ودعم القطاع السياحي».

وأوضح «السويدي»، أن نجاح «الوطني للسياحة» في تنشيط السوق السياحي، عبر استقطاب زوار من أسواق جديدة مصدرة للسياحة، وتطوير رزنامة الفعاليات السنوية والبرامج الترفيهية، إلى جانب استضافة وتنظيم الكثير من الفعاليات العالمية الجاذبة للسياح، شَكَّل إحدى أبرز ركائز الدعم المقدمة من جانب الدولة لرواد الأعمال القطريين العاملين في القطاع السياحي والقطاعات المساندة له.

ولم تقتصر خطط التطوير الخاصة بتعزيز قدرات القوى العاملة على الأفراد فقط، بل امتدت لتشمل تمكين رواد الأعمال من تطوير منتجات وخدمات تعزز التجربة السياحية في قطر من خلال حاضنة قطر للأعمال السياحية، التي تأسست بإرشاد من المجلس الوطني للسياحة، لتوفير الأدوات اللازمة لتحويل فكرة العمل إلى منتج أو خدمة سياحية ناجحة.

أمل الشمري، الرئيس التنفيذي لشركة «احتضن الدوحة»، التي تعد واحدة من شركات حاضنة قطر للأعمال السياحية، قالت: «إن الأجيال الجديدة باتت أكثر قابلية للعمل في السياحة، فالكثير منهم أصبح ملماً بقدرة السياحة على دعم الاقتصاد القطري، ولا شك أن مشاركة القطريين في القطاع السياحي باتت أوسع، ومتطلبات العمل في هذا المجال لم تعد مشكلة كبيرة بالنسبة لأغلبهم، خاصةً مع إلمام الكثيرين باللغات الأجنبية، وشغف الشباب القطري بأن يكون سفيراً لبلده بكل السبل، ومنها العمل في السياحة».

وأوضحت «الشمري»، أن «احتضن الدوحة» تعد الشركة الأولى من نوعها في قطر، التي تقدم مجموعة من الخدمات الإرشادية والثقافية التي تلبي احتياجات الوافدين والمقيمين والزوار الأجانب على حد سواء، بهدف مساعدتهم على التعرف عن قرب على الثقافة القطرية، ودعم رؤية قطر الوطنية 2030 من خلال الموازنة بين التطور والمحافظة على التقاليد عبر خلق حوار بناء بين مختلف الثقافات قائم على أساس الاحترام والتفاهم المتبادل.

وتدعم حاضنة قطر للأعمال السياحية رواد الأعمال في قطر عبر تزويدهم بالأفكار التجارية المرتبطة بالسياحة ولا سيما في مجالات النمو ذات الأولوية، مثل فعاليات الأعمال والوسائل الترفيهية الحضرية والعائلية والأنشطة الرياضية وأنشطة الاستجمام والكنوز الثقافية والتراثية.

> الشركات القطرية الناشئة داعم وشريك رئيسي في جهود ومبادرات تطوير تجارب ومنتجات سياحية جاذبة

مفاوضات لتوفير **6000** غرفة فندقية عائمة لاستضافة زوار الدولة خلال المونديال

«2022».. ركيزة دعم متبادل لإرث سياحي ورياضي مستدام

■ استاد الجنوب

أصبحت قطر وجهة رياضية عالمية، تتمتع بوجود الخبرات والكفاءات المهنية، وكذلك توافر المرافق الرياضية المتقدمة ليس فقط على مستوى الملاعب والحلبات الرياضية ولكن أيضاً على مستوى الطب الرياضي. كما تتميز قطر بكونها الدولة الأكثر انفتاحاً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والثامنة على مستوى العالم، حيث تسمح سياسات التأشيرة المنفتحة التي تطبقها الدولة بدخول جنسيات أكثر من 80 دولة إلى أراضيها دون الحاجة إلى الحصول على تأشيرة دخول مسبقة، وتتميز أيضاً بموقعها الجغرافي الذي يتوسط العالم وبوجود شبكة رحلات الخطوط الجوية القطرية التي تصل من وإلى أكثر من 160 وجهة عالمية. كل هذه العوامل ساعدت قطر بالفوز بحقوق استضافة عدة بطولات عالمية مثل بطولة العالم لألعاب القوى 2019، والتي تنطلق بالتزامن مع يوم السياحة العالمي، وبطولة العالم للألعاب المائية، المقررة عام 2023، وبطولة فينا ماسترز العالمية للسباحة، بالإضافة إلى الحدث الرياضي الأهم والأكبر عالمياً وهو كأس العالم لكرة القدم 2022، والذي يقام لأول مرة في منطقة الشرق الأوسط والمنطقة العربية.

ولا شك فإن مونديال 2022، يعتبر محطة رئيسية على درب تحقيق رؤية قطر الوطنية 2030، بما في ذلك تطوير قطاع السياحة القطري، حيث يستهدف المجلس الوطني للسياحة تعزيز مكانة قطر كوجهة سياحية رياضية عالمية، مستفيداً من الإمكانيات والمرفق والفرص التي يتيحها القطاع للزوار والمستثمرين.

ويعمل المجلس جنباً إلى جنب مع اللجنة العليا للمشاريع والإرث وغيرها من الهيئات والمؤسسات القطرية، والإقليمية، والدولية لتحقيق إرث مستدام يعود بالنفع على مستقبل دولة قطر من خلال «مونديال 2022».

استثمار محلي وعالمي

من أهم أوجه التنمية الاقتصادية التي تتحقق للدولة من خلال تلك البطولة هو التطور الكبير الذي يشمل قطاع السياحة في قطر بما يتضمنه ذلك من تطوير للبنية التحتية في مجال الضيافة، وجذب لاستثمارات محلية وعالمية من شأنها تعزيز مكانة قطر كوجهة سياحية عالمية، بالإضافة إلى تطوير البنية التحتية لسياحة المعارض والمؤتمرات والفعاليات الكبرى، وهو ما بات جلياً من خلال افتتاح مراكز المؤتمرات ذات المواصفات العالمية، وإقامة المعارض المحلية، والإقليمية، والدولية، فضلاً عن الفعاليات الكبرى، ولاسيما الرياضية منها والتي جعلت من قطر وجهة عالمية هامة جاذبة لعشاق الرياضات المختلفة مثل التنس، وكرة القدم، والسباحة، وغيرها.

ونفذ «الوطني للسياحة» جهوداً ملموسة لتعزيز مكانة دولة قطر السياحية إقليميًا وعالميًا، عبر اتخاذ القرارات السديدة التي تدعم السياحة، أبرزها فتح أبواب الدولة لكل من يرغب في زيارتها والاستمتاع بإمكاناتها السياحية من مواطني أكثر من 80 دولة دون الحصول على تأشيرة دخول مسبقة، إلى جانب دوره البارز في تنفيذ الخطط والبرامج الهادفة لتطوير وتعزيز التجربة السياحية للزوار خلال «مونديال 2022» بالتعاون مع الشركاء المعنيين.

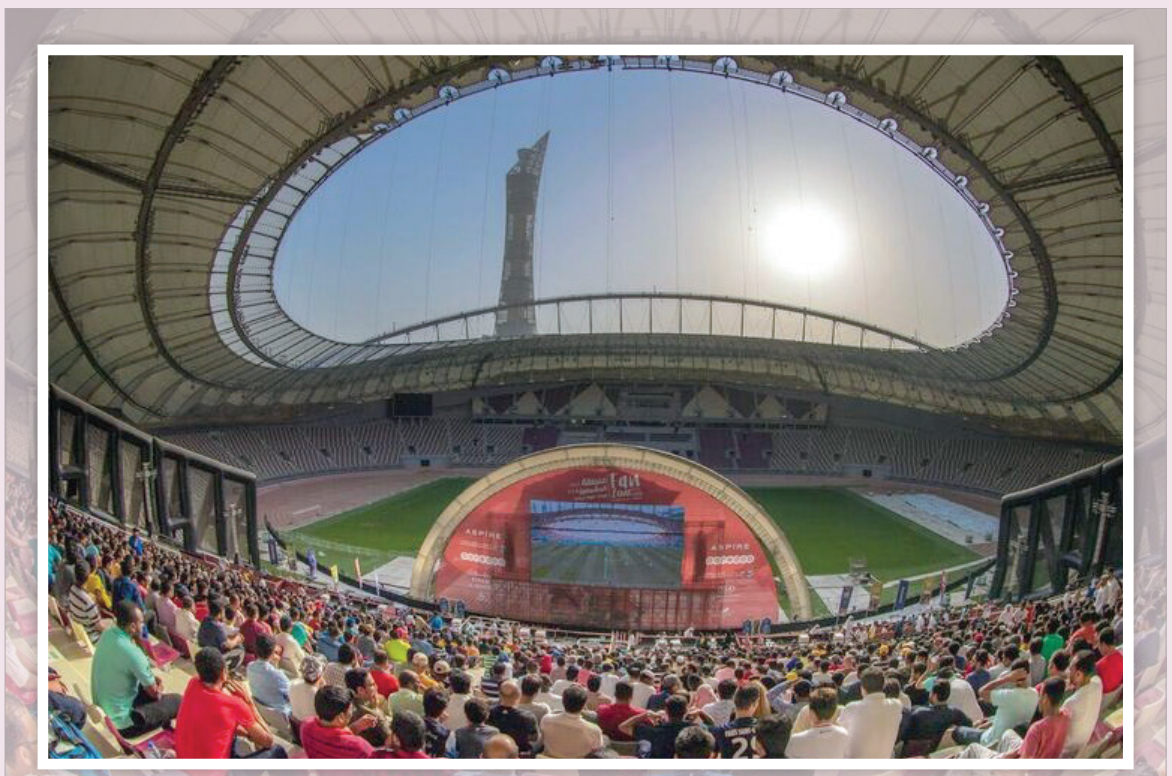

ويعمل المجلس الوطني للسياحة على تحقيق أهداف التنمية السياحية المستدامة من خلال تطوير التجارب والمنتجات السياحية المستمدة من البحر والصحراء كأحد ركائز تطوير التجربة السياحية، والتي كان آخرها مشروع العنّة في منطقة سيلين، لتطوير تجربة التخييم الشتوي والتجربة السياحية والشاطئية في تلك المنطقة، إلى جانب إثراء وتنويع رزنامة الفعاليات السنوية والمهرجانات المحلية.

واشترك المجلس في إنجاح تجربة مناطق المشجعين في قطر أثناء انعقاد بطولة كأس العام لكرة القدم العام الماضي، والتي أعطت لمحة بسيطة عما ينتظر زوار قطر خلال كأس العالم 2022، في الوقت الذي يتواصل العمل لتطوير قطاع سياحة الرحلات البحرية، الذي يدعم خطط توفير خيارات الإقامة العائمة خلال بطولة كأس العالم 2022.

ويجري المجلس بالتعاون مع «الإرث» مفاوضات مع كبرى الشركات العالمية المتخصصة في مجال إدارة وتشغيل الفنادق العائمة لتوفير نحو 6 آلاف غرفة فندقية عائمة تكون جاهزة لاستضافة زوار الدولة خلال المونديال.

ولم يكتف المجلس بتلك الجهود، بل أطلق عدة مبادرات تستهدف الارتقاء بمستوى موفري الخدمات السياحية في قطر، باعتباره أمرا تتعزز أهميته مع تنامي أعداد السياح القادمين إلى البلاد، أبرزها الشراكة مع جامعة ستندن قطر التي يحصل بموجبها المرشدون السياحيون في قطر على برامج تدريبية متخصصة من شأنها أن تصقل مهاراتهم وتؤهلهم لنيل الترخيص الرسمي لمزاولة مهنة الإرشاد السياحي.

«الإرث».. 3 محاور رئيسية لدعم التنمية السياحية

في المقابل، تعمل اللجنة العليا للمشاريع والإرث على دعم خطط التنمية السياحية من خلال 3 محاور رئيسية، يتمثل الأول منها في تصميم بعض الإستادات التي لن تكون مجرد مساحات خضراء لاستضافة مباريات البطولة، وإنما ستكون بمثابة مركز سياحي يتضمن فنادق، ومراكز تجارية، ومراكز ترفيهية بحيث تكون تجربة سياحية متميزة ومتكاملة لضيوف البطولة، وبالتالي ستساهم هذه الإستادات في تنمية المناطق المحيطة بها، وإنعاشها اقتصاديًا، واستكشاف قدراتها كجزء من الإرث الذي ستتركه بطولة «قطر 2022».

المحور الثاني تمثل في تأسيس معهد جسور الذي أخذ على عاتقه مهمة تدريب الكوادر والكفاءات القطرية والإقليمية وتزويدها بالعلم والمعرفة لتطوير سياحة المؤتمرات والفعاليات الكبرى، والتسويق والترويج للسياحة الرياضية في قطر والمنطقة، ليصبح بذلك هذا المجال أحد روافد السياحة والتنوع الاقتصادي المحلي والإقليمي.

ومنذ تأسيسه في عام 2013، زود المعهد أكثر من 4000 مهني في قطاعي الرياضة وتنظيم الفعاليات بالمعرفة اللازمة للإسهام في تنظيم مونديال قطر والفعاليات التي تليه.

ويستهدف المحور الثالث وهو «تحدي 22»، جائزة الابتكار الإقليمية، المسؤولة عن تبني الكفاءات من المبتكرين الشباب ورواد الأعمال في قطر والمنطقة الذين سيقدمون الحلول المبتكرة لأحد التحديات التي يقوم عليها البرنامج وهي تجربة السياحة، بحيث يقدم هؤلاء الشباب أفكارهم وحلولهم الرائدة والفريدة التي تساهم في إظهار جمال الثقافة والتراث في المنطقة العربية لجميع زوار دولة قطر في 2022 وما بعدها، وتتمحور مجالات تركيز التحدي على الخدمات الثقافية ووسائل الراحة، والتجارب السياحية الفريدة، وسهولة الوصول للجميع، والتي تساهم في جعل التجربة السياحية في قطر تجربة جديدة ومثالية.

ويدعم مونديال «قطر 2022» خطط توفير باقة من خيارات الإقامة السياحية للقادمين إلى الدولة بحلول 2022، من خلال الفنادق، وقرى المشجعين، والبواخر السياحية، التي تلبي احتياجات الزوار، وتلائم ميزانياتهم خلال البطولة أو قبلها.

ومن المنتظر أن تستقبل قطر خلال بطولتي كأس العالم للأندية التي تستضيفهما قطر عامي 2019 و 2020، عددا كبيرا من مشجعي الأندية من مختلف القارات، كما ينتظر أن تكون تلك البطولة عبارة عن تجربة مصغرة لما ستقدمه قطر لزوارها خلال بطولة كأس العالم 2022 نفسها.

دعونا
نقيم
معكم

لنصنع ذكريات لا تنسى

يقدم فندق ريتز كارلتون، الدوحة مزيجا يجمع بين فخامة المكان مع مجموعة مميزة من الأجنحة الفخمة المعاد تصميمها بالكامل و الأجواء الأنيقة مع الخدمات الأسطورية والمرافق المميزة وأفضل المطاعم العالمية، ليمنحك أسلوب حياة لا مثيل له ويصنع منها ذكريات لا تنسى لك ولعائلتك.

اكتشف باقات عطلة نهاية الاسبوع القيمة للاقامة في الاجنحة

THE RITZ-CARLTON
DOHA

للحجز، يرجى زيارة موقعنا ritzcarlton.com/doha أو الاتصال بنا على الرقم+٩٧٤ ٤٤٨٤ ٨٠٠٠

تطبق الشروط والأحكام. تخضع لمدى التوافر. يشترط الحجز المسبق.

©٢٠١٩، شركة فنادق الريتز-كارلتون

5.4 مليون ليلة سياحية

23 % نمو نزلاء فنادق قطر خلال عام

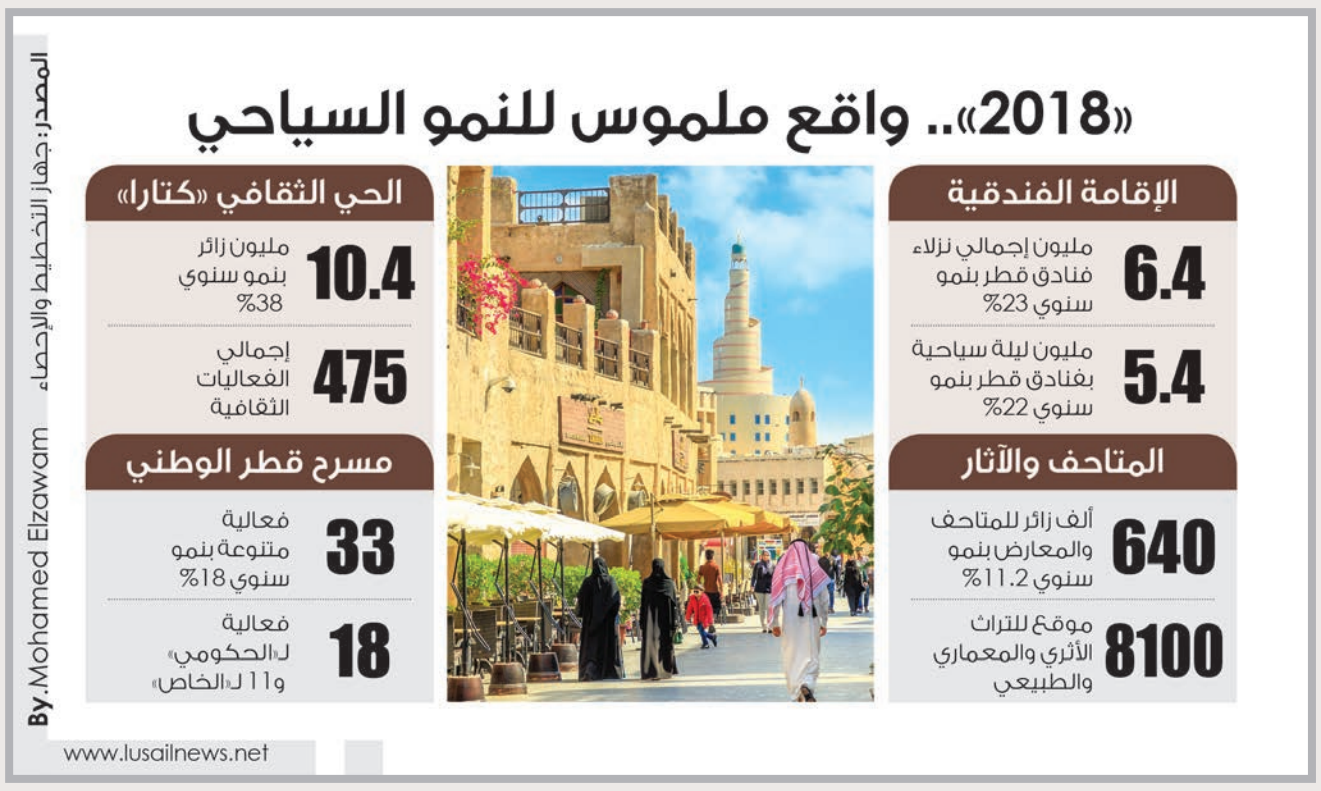

بلغ إجمالي أعداد النزلاء في الفنادق العاملة بالسوق المحلي بنهاية العام 2018، نحو 6,4 مليون نزيل، وفقاً لأحدث البيانات الصادرة عن جهاز التخطيط والإحصاء. سجلت تلك الأعداد نمواً سنوياً يقدر بنحو 23% مقارنة بإجمالي النزلاء المسجلين في العام 2017 البالغة أعدادهم 5,2 مليون نزيل.
وفقاً للتقارير قضى النزلاء نحو 5,4 مليون ليلة سياحية في مختلف فئات الفنادق العاملة بالسوق المحلي، بارتفاع سنوي نسبته 22% عن إجمالي الليالي السياحية المسجلة في العام 2017 البالغة 4,4 مليون ليلة. إجمالي أعداد النزلاء من الجنسيات العربية الذين قضوا أكثر من 1,77 مليون ليلة سياحية، بلغ 2,3 مليون نزيل.
وسجلت أعداد نزلاء الفنادق من الجنسيات الأجنبية الذين قضوا 3,6 مليون ليلة سياحية بنمو سنوي 38,6%، نحو 4,13 مليون نزيل بزيادة سنوية عن العام 2017 نسبتها 45,6%. وتفصيلياً، شكل النزلاء الخليجيون بمن فيهم القطريون النصيب الأكبر من نزلاء الفنادق باستحواذهم على أكثر من 1,48 مليون نزيل، وقضوا أكثر من 1,02 مليون ليلة سياحية. وبلغت أعداد النزلاء الأوروبيين 1,509 مليون نزيل قضوا أكثر من 1,37 مليون ليلة سياحية، فيما احتل الآسيويون المرتبة الثالثة بنحو 1,508 مليون نزيل بلغ عدد الليالي السياحية التي قضوها نحو 1,34 مليون ليلة.
في المرتبة الرابعة لنزلاء الفنادق جاءت الجنسيات العربية (غير الخليجية) بـ 813,7 ألف نزيل، واستحوذت تلك الجنسيات على أكثر من 742 ألف ليلة، وحلت الجنسيات الأخرى في المرتبة الخامسة بنحو 474 ألف نزيل قضوا نحو 382,3 ألف ليلة سياحية.
وشهدت المرتبة السادسة حضوراً لحاملي الجنسية الأمريكية، حيث بلغت أعداد النزلاء الأمريكيين نحو 398,3 ألف نزيل، قضوا نحو 342,9 ألف ليلة سياحية. وفي المرتبة الأخيرة حل النزلاء الأفارقة بأعداد بلغت نحو 238,6 ألف نزيل، في الوقت الذي بلغ إجمالي الليالي السياحية التي قضوها نحو 186,8 ليلة.

8100 موقع تراث أثري ومعماري وطبيعي

640 ألف زائر للمتاحف والمعارض الفنية

سجل إجمالي زوار المتاحف والمعارض الثقافية والفنية المقامة في دولة قطر خلال العام الماضي نحو 640 ألف زائر بنمو سنوي نسبته 11,2% عن نفس الأعداد المسجلة في العام 2017 والبالغة 575 ألف زائر. حسب إحصاءات حديثة صادرة عن جهاز التخطيط والإحصاء، توزعت هذه الأعداد على قائمة ضمت 11 متحفاً ومعرضاً شملت متاحف الفن الإسلامي، والفن العربي، والسلاح، وقلعة الزبارة، والخور الإقليمي (آثار- إثنوغرافي)، ومشيرب، إلى جانب معارض قلعة الزبارة، والمدينة القديمة في قلعة الزبارة، وجاليري متاحف قطر في كتارا، والرواق، ومطافئ: مقر الفنانين. وبلغ إجمالي المواقع التراثية في دولة قطر بنهاية العام الماضي نحو 8100 موقع للتراث الأثري والمعماري والطبيعي. وتوزعت تلك المواقع لتشمل 6 آلاف موقع للتراث الأثري، و2000 موقع للتراث المعماري، إلى جانب 100 موقع للتراث الطبيعي.

شملت 11 فعالية للقطاع الخاص

18 % نمواً في فعاليات «المسرح الوطني»

إجمالي فعاليات مسرح قطر الوطني خلال العام الماضي بلغ 33 فعالية متنوعة. وسجل هذا الإجمالي نمواً سنوياً ناهزت نسبته 18% بالمقارنة مع إجمالي فعاليات المسرح في العام قبل الماضي البالغة 28 فعالية.
ضمت فعاليات مسرح قطر الوطني في 2018 نحو 21 مسرحية، و5 عروض غنائية، بالإضافة إلى فعاليتين للمهرجانات، و5 فعاليات أخرى.
وفي العام 2017، تنوعت تلك الفعاليات لتشمل 12 مسرحية، ومهرجانا واحدا، وعرضا غنائيا، وأمسية شعرية، إلى جانب 13 فعالية أخرى.
وتشير البيانات الإحصائية، إلى أن العام 2018 شهد إقامة 18 فعالية للقطاع الحكومي، و11 فعالية للقطاع الخاص، فضلا عن 4 مشاركات خارجية، بينما شهد العام 2017 إقامة 13 فعالية للحكومي، و12 للخاص، إلى جانب 3 مشاركات خارجية.

38 %
نمواً في زوار العام الماضي

8.25
مليون زيارة ثقافية لـ«كتارا»

استقبلت المؤسسة العامة للحي الثقافي (كتارا)، خلال العام الماضي نحو 10.4 مليون زائر، بزيادة سنوية نسبتها 37.8% عن زوار العام 2017 البالغة أعدادهم 7.5 مليون زائر.
وبلغ عدد الزيارات الثقافية في العام 2018 نحو 8.25 مليون زيارة، فيما سجلت الزيارات التجارية نحو 2.10 مليون زيارة.
وسجل إجمالي الفعاليات الثقافية التي أقيمت في «كتارا» نحو 475 فعالية طوال العام الماضي.
وشملت تلك الفعاليات 140 فعالية لتطوير المواهب، و88 فعالية للفنون البصرية والتشكيلية، و67 فعالية للحفلات الموسيقية، بالإضافة إلى 55 فعالية للندوات والمحاضرات والمؤتمرات، و36 فعالية للمعارض وصالات الفنون، و34 فعالية للدراما والمسرح، و25 فعالية للمهرجانات، إلى جانب 25 فعالية أخرى متنوعة، و5 فعاليات للرياضة والترفيه.
وضمت مرافق المؤسسة العامة للحي الثقافي في العام 2018 نحو 5601 مرفق متنوع، بالمقارنة مع 4598 مرفقا في العام قبل الماضي.

2.3 % نسبة النمو السنوي

3.52 مليار ريال «الضيافة» والترفيه» في 3 أشهر

سجل إجمالي حجم المساهمة التقديرية لقطاعي أنشطة خدمات الإقامة والطعام (الضيافة)، وأنشطة الفنون والترفيه والتسلية، في الناتج المحلي الإجمالي للدولة خلال الربع الأول من 2019 نحو 3,52 مليار ريال بالأسعار الجارية.
وفقا لـ«التخطيط والإحصاء»، سجلت المساهمة الإجمالية للقطاعين في الناتج المحلي خلال الأشهر الثلاثة الأولى من 2019 نمواً نسبته 2,3% عن نفس المساهمة المسجلة في نفس الفترة من العام 2018 البالغة 3,44 مليار ريال.
وتفصيلياً، شهد قطاع الضيافة في الأشهر الثلاثة الأولى من العام الحالي تسجيل نحو 1,22 مليار ريال بالمقارنة مع مساهمة نفس الفترة من عام 2018 المقدرة بنحو 1,26 مليار ريال.
وبلغ إجمالي مساهمة قطاع أنشطة الترفيه والتسلية التقديرية في الناتج المحلي الإجمالي خلال الربع الأول نحو 2,29 مليار ريال بنمو قدره 5,7% عن مساهمة نفس الربع من العام الماضي المقدرة بنحو 2,17 مليار ريال.

الوظيفة الواحدة تخلق **1.5** وظيفة

5 % نمو أعداد السياح

تعد السياحة مصدراً رئيسياً للعمالة بسبب طبيعتها كقطاع كثيف العمالة وذي تأثير مضاعف وكبير على العمالة في القطاعات ذات الصلة، وتشير التقديرات إلى أن وظيفة واحدة في قطاع السياحة الأساسي تخلق حوالي وظيفة ونصف إضافية أو غير مباشرة في الاقتصاد المرتبط بالسياحة.

تقدر منظمة العمل الدولية أن قطاع الإقامة والمطاعم، إلى جانب خدمات القطاع الخاص، ستخلق فرص عمل بأسرع معدل بين جميع القطاعات في الاقتصاد على مدى السنوات الخمس المقبلة.

وأثبتت السياحة أنها نشاط اقتصادي مرن، وفي كل سنة من السنوات السبع التي أعقبت الأزمة الاقتصادية العالمية في عام 2010، ارتفع عدد السياح الدوليين في جميع أنحاء العالم بنسبة 4%.

وعلى الرغم من أن القطاع السياحي يمثل 10% من فرص العمل المباشرة وغير المباشرة في العالم (وظيفة من كل 10 وظائف)، إلا أن دور السياحة في توليد فرص العمل وريادة الأعمال غالباً ما يتم التقليل من قيمته وتقليله في صياغة السياسات وتنفيذها.

ويعد عدم التوافق بين المؤهلات المتاحة وواقع العمل هو أحد العوامل الرئيسية التي تؤثر على توظيف السياحة وتنمية المواهب، ولا تزال الفجوة بين التعليم واحتياجات المهارات والمعرفة، وما ينتج عنها من نقص في العمالة بمهارات «إثبات المستقبل»، تؤثر على الاقتصادات وتضر بخلق فرص العمل، علاوة على ذلك، تعاني السياحة من تحديات مهمة تتعلق بجذب المواهب والاحتفاظ بها وتحسين ظروف العمل.

وأعادت اتجاهات العولمة والتقدم التكنولوجي والتغير الديموغرافي معًا، تعريف قطاع السياحة وكيفية عمله.

وتضم قائمة القضايا الرئيسية التي يواجهها قطاع السياحة في تكييف قوته العاملة مع الثورة التكنولوجية عدة أمور هي: الحاجة إلى مراجعة وتحديث التشريعات واللوائح القديمة التي تدعم التوظيف والابتكار وريادة الأعمال ونماذج الأعمال الجديدة، وانخفاض مستوى الوعي والخبرة في التكنولوجيات الجديدة والاتجاهات التكنولوجية، وقلة التمويل للاستثمار في التقنيات الجديدة والتدريب على الوظائف اللازمة للحاضر والمستقبل، ونقص التعاون والتواصل بين أصحاب المصلحة المعنيين.

تعد الشركات الصغيرة والمتوسطة (MSMEs) الآن بمثابة المبدع الرئيسي في مجال السياحة، وحسب بحث لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، فإن حوالي نصف موظفي السياحة يعملون في مؤسسات يقل عدد أفرادها عن 10 أشخاص، بينما يعمل حوالي ثلاثة أرباع العاملين في مؤسسات تقل عن 50 شخصًا.

وتعد سياحة الشركات الصغيرة والمتوسطة مصدرًا مهمًا للابتكار والتنوع الاقتصادي، حيث تساعد على تشكيل التنمية الاجتماعية والاقتصادية في بلدان المقصد في جميع أنحاء العالم، ومع ذلك، فإن الوصول إلى التمويل وحظر اللوائح التجارية وعدم كفاية المهارات هي قيود رئيسية تواجهها جميع المنشآت الصغيرة والمتوسطة بما في ذلك العاملون في قطاع السياحة.

ويكمن التحدي الرئيسي المتعلق بالمشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة في تهيئة بيئة مواتية تعمل على تحسين آفاقها الاقتصادية في وقت واحد، وتتغلب على الحواجز أمام الوظائف اللائقة، وتضمن أن الأنشطة الاقتصادية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم مستدامة بيئياً.

60 % من عمالة القطاع نساء

وظائف مباشرة وغير مباشرة للنساء والشباب في المجتمعات الريفية

يستخدم قطاع السياحة نساء وشبابا أكثر من معظم القطاعات الأخرى، وما يقل قليلاً عن النصف (47%) من العاملين في السياحة في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الأوروبية تتراوح أعمارهم بين 15 و 34 عامًا، مقارنة بثلث (32%) العاملين في الاقتصاد ككل.

وفي بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، تمثل النساء 60% من العمالة في قطاع السياحة، وهذا أعلى من حصة النساء العاملات في قطاع الخدمات (47%) وفي الاقتصاد ككل (43%).

وتضم منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مجموعة من الدول المتقدمة التي تهدف إلى التنمية الاقتصادية وتنشيط تبادلها التجاري، ومن بينها الولايات المتحدة الأمريكية، وكندا واليابان، وألمانيا، وإسبانيا، والسويد، وهولندا، وبلجيكا، والنرويج.

وتلعب النساء دورًا رائدًا في ريادة الأعمال السياحية، حيث تظهر البحوث التي أجرتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة (كيان تابع للأمم المتحدة) أن المعدل العالمي لأصحاب المشاريع الحرة في قطاع الفنادق والمطاعم (36%) أعلى نسبياً منه في جميع القطاعات مجتمعة (22%).

علاوة على ذلك، تخلق السياحة وظائف في المناطق الريفية والنائية، ليس فقط بشكل مباشر ولكن بشكل غير مباشر أيضًا من خلال الحفاظ على الأنشطة التقليدية والصناعات المحلية واستعادتها، من خلال توفير الفرص للنساء والشباب في المجتمعات الريفية.

على الرغم من هذه الفوائد التي توفرها السياحة، يجب عليها أيضا مواجهة التحديات الخطيرة المحيطة بالتوظيف لجميع هذه المجموعات، والتي من أبرزها الفجوة الكبيرة في الأجور بين الجنسين، ففي السياحة تحصل النساء في المتوسط على أجر يتراوح بين 20 و25% عن العمال الذكور مقابل مهارات مماثلة، وغالبا ما تكون المرأة ممثلة تمثيلا زائدا في أشكال العمل غير القياسية، كما تعاني النساء أيضا من التمييز فيما يتعلق بالحصول على التعليم والتدريب.

وغالبا ما تجد النساء ذوات المهارات المتدنية أنفسهن في أكثر الوظائف ضعفًا، معرضات لخطر ظروف العمل السيئة، وعدم المساواة في الفرص والمعاملة، والعنف، والاستغلال، والإجهاد.

تعد الوظائف المؤقتة ووظائف الدوام الجزئي شائعة بشكل خاص بين النساء والشباب والأقل مهارة الذين يعملون في السياحة، ويمكن أن تؤدي في كثير من الأحيان إلى العجز في العمل اللائق، بما في ذلك عدم كفاية تغطية الضمان الاجتماعي، وانخفاض الأجور وعدم المساواة في الدخل، وظروف العمل السيئة.

وتشكل دورة الطلب المتغيرة في قطاع السياحة، مع عدم انتظام ساعات العمل وتحولات لا يمكن التنبؤ بها، تحديات إضافية لمن يحاولون (من أي جنس) التوفيق بين مسؤوليات العمل والأسرة، ومع ذلك، في الوقت نفسه توفر هذه المرونة أيضًا فرصًا للأفراد الراغبين في الجمع بين وظيفة في السياحة ووظيفة أخرى.

غير مباشرة في الاقتصاد المرتبط بالسياحة

الدوليين خلال 2018

1.4 مليار سائح العام الماضي

1.75 تريليون دولار إجمالي الصادرات السياحية

ارتفع عدد السياح الدوليين بنسبة 5 % في عام 2018 ليسجل نحو 1.4 مليار سائح، مدفوعًا باقتصاد عالمي قوي نسبيًا، وطبقة وسطى متنامية في الاقتصادات الناشئة، إلى جانب التقدم التكنولوجي ونماذج الأعمال الجديدة وتكاليف السفر بأسعار معقولة وتسهيلات التأشيرة، حيث تم الوصول إلى هذا الهدف قبل عامين من توقعات منظمة السياحة العالمية.

وفي الوقت نفسه زادت عائدات التصدير الناتجة عن السياحة إلى أكثر من 1.7 تريليون دولار، الأمر الذي يجعل القطاع قوة عالمية حقيقية للنمو الاقتصادي والتنمية، مما يدفع إلى خلق المزيد من الوظائف الأفضل ويعمل كحافز للابتكار وريادة الأعمال، حيث تساعد السياحة في بناء حياة أفضل لملايين الأفراد وتطوير مجتمعات بأكملها.

وحسب منظمة السياحة العالمية، لا يزال النمو في عدد الوافدين من السياح الدوليين وإيراداتهم يفوق الاقتصاد العالمي، كما أن الاقتصادات الناشئة والمتقدمة تستفيد من ارتفاع دخل السياحة، للعام السابع على التوالي، نمت صادرات السياحة بوتيرة أسرع من صادرات البضائع، مما قلل من التجارة في العديد من البلدان.

وذكرت المنظمة أن هذا النمو يتطلب المزيد من المسؤولية في ضمان الإدارة الفعالة للوجهة التي تقلل من أي أثر سلبي للسياحة، حيث تعد إدارة السياحة بطريقة مستدامة لصالح الجميع أكثر أهمية من أي وقت مضى. وقال زوراب بولوليكا شفيلي، الأمين العام لمنظمة السياحة العالمية: «نحن بحاجة إلى زيادة القيمة بدلاً من زيادة الحجم، من المتوقع أن تستمر التكنولوجيا الرقمية والابتكار وزيادة إمكانية الوصول والتغييرات الاجتماعية في تشكيل قطاعنا، ستحتاج كل من الوجهات والشركات إلى التكيف لتظل قادرة على المنافسة، مع اعتناق السياحة في الوقت نفسه كوسيلة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وبناء مستقبل أفضل للجميع». وتعتبر عائدات التصدير من السياحة الدولية (السفر ونقل الركاب) مصدرا هاما للعائدات الأجنبية للعديد من الوجهات في العالم.

تمثل السياحة عنصراً هاماً في تنويع الصادرات بالنسبة للاقتصادات الناشئة والمتقدمة على السواء، حيث تتمتع بقدرة قوية على تقليص التبادل التجاري وتعويض ضعف إيرادات الصادرات من السلع والخدمات الأخرى.

وفقاً لأحدث البيانات المعلنة من جانب منظمة السياحة العالمية، فإن السياحة باتت تولد 5 مليارات دولار في اليوم من الصادرات.

وفي العام الماضي بلغ إجمالي الصادرات السياحية الدولية (السفر ونقل الركاب) نحو 1.75 تريليون دولار (1.5 تريليون دولار عائدات السفر و256 مليار دولار لنقل الركاب) شكلت 7 % من حجم الصادرات العالمية ونحو 29 % من صادرات الخدمات في العالم.

وفي العام 2017، شكلت السياحة ثالث أكبر فئة تصدير في العالم (1.59 تريليون دولار) بعد المواد الكيميائية (1.99 تريليون دولار) والوقود (1.96 تريليون دولار)، وقبل منتجات السيارات (1.47 تريليون دولار) والمواد الغذائية (1.46 تريليون دولار).

سياسات جديدة لتعظيم الإمكانات وريادة الأعمال

باتت هناك حاجة ماسة إلى سياسات جديدة لتعظيم إمكانات قطاع السياحة لتوفير وظائف أكثر وأفضل، مع تقليل المخاطر المرتبطة بعدم تطابق المهارات المتزايد، خاصة أن هناك تقليدا قديما في قطاع السياحة يعمل بمعزل عن القطاعات الاقتصادية الرئيسية الأخرى.

ويرى مراقبون أن الطريق إلى الأمام هو باتباع نهج أكثر شمولية لمستقبل العمل في السياحة، مع وجود روابط واضحة للقطاعات الأخرى المهمة للتنمية الاقتصادية، وتتطلب التغييرات والتحديات الرئيسية المستمرة حول التوظيف السياحي مقاربة جديدة لتطوير المهارات والتعليم، وسياسات الابتكار وخلق فرص العمل.

وينبغي للسياسات أن تعمل على تشجيع تقدم الابتكار في السياحة الذي يعزز خلق فرص العمل وريادة الأعمال، لا سيما بين النساء والشباب والمجتمعات الريفية، من خلال إنشاء مراكز وحوافز وبرامج للابتكار السياحي لربط الشركات الناشئة والشركات الرائدة والمستثمرين والحكومات، وتطوير البحوث حول الطلب المتغير على المهارات بسبب الثورة الرقمية، وخلق مبادرات تشجع الابتكار وتطوير المهارات التكنولوجية في مجال السياحة.

ويجب أن يتم جمع المؤسسات التعليمية والقطاع الخاص والحكومات وشركاء التكنولوجيا لمراجعة البرامج التعليمية والمساعدة في إنشاء مجموعات المهارات اللازمة لفرص العمل في المستقبل، إلى جانب سد الفجوة بين المؤهلات المتاحة ومهارات مكان العمل المطلوبة، من خلال دعم فرص الخبرة الصناعية المناسبة، مثل التدريب الداخلي أو المنح الدراسية، والتعليم والتدريب المتخصص، وإشراك أصحاب المصلحة في التكنولوجيا في هياكل وآليات تنسيق سياسة السياحة الوطنية من أجل ضمان اتباع نهج كلي يراعي الابتكار وخلق فرص العمل، وإدراج السياحة كقطاع رئيسي في كل من الأجندة الوطنية والمتعددة الأطراف للوظائف والتعليم وخلق المهارات، والتنمية الاقتصادية الشاملة، مع إبراز قدرة السياحة على تحقيق أهداف خلق وظائف أكثر وأفضل.

90 % نسبة «التقطير» في الإدارات

«الطيران المدني».. مبادرات متنوعة

■ سعادة السيد عبدالله السبيعي

■ جانب من احدى الدورات التدريبية لموظفي الهيئة

أكد سعادة السيد عبدالله بن ناصر تركي السبيعي، رئيس الهيئة العامة للطيران المدني، أن صناعة الطيران تساهم بشكل ملحوظ في تسريع النمو الاقتصادي في الدولة من خلال ما تقدمه من إمكانية لخلق فرص عمل جديدة تستوعب أعداداً كبيرة من القوى والكوادر العاملة في هذا المجال. وأوضح سعادته، أن الهيئة وضعت نصب أعينها ومنذ البداية توجيهات حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدى بشأن الاستعانة بالكوادر القطرية.

وقال: «بدأت الهيئة في العمل على تأهيل هذه الكوادر للاعتماد عليها في الفترة المقبلة، وتحضيرها لتولي المناصب القيادية والفنية بالهيئة، كما سعت الهيئة لاستقطاب ذوي الخبرة من الكفاءات الوطنية القطرية من خارج الهيئة والمتخصصة في قطاع الطيران المدني، وبشكل خاص في المجالات التي تتسم بالندرة، بالتنسيق مع وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية بهذا الشان، بالإضافة إلى وضع الهيئة لخطط تدريب وتأهيل الكوادر القطرية العاملة لديها بشكل دائم».

وأضاف «السبيعي»: «ركزنا منذ العام 2007 في الطيران المدني على ابتعاث الطلبة للدراسة في جامعات عالمية، حيث يوجد أعداد كبيرة من الخريجين القطريين من جامعات الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والدول الأوروبية الأخرى واستراليا، إلى جانب كلية قطر لعلوم الطيران والتي تعد رافداً مهماً من الروافد الداعمة لقطاع صناعة الطيران في دولة قطر، ونتيجة كل ذلك جنينا ثمار هذه التجربة، فالكثير من القطريين أصبحوا خريجين لهذه الجامعات ممن كانت الهيئة تشرف على دراستهم، وباتوا يعملون حالياً في مواقع مهمة وفي مناصب حساسة في قطاع الطيران المدني».

وحول معدلات التقطير وتأهيل الكوادر القطرية في الهيئة، قال: «نحن مستمرون في التقطير وزيادة الكفاءات الوطنية للعمل في قطاع الطيران المدني، وهناك إحلال تدريجي لجميع الوظائف فيه، إذ لدينا كفاءات قطرية شابة متحمسة جداً للعمل في هذا القطاع، ونحن مستمرون بتشجيع الشباب بعد الانتهاء من الدراسة الثانوية العامة للالتحاق بقطاع الطيران، ولدينا حملات ومبادرات مستمرة بهذا الخصوص، كان أبرزها في الفترة الماضية (حملة وذك تصير مراقب جوي)». وتابع سعادته قائلاً: «إن منظومة الطيران المدني في أي دولة تعتمد على الكفاءات الوطنية ولذلك اتخذنا قراراً بتأهيل الكوادر القطرية لتتقلد مناصبها في الهيئة العامة للطيران المدني».

وأشار إلى أن نسبة التقطير في الإدارات النمطية بالهيئة العامة للطيران المدني مثل شؤون التوظيف والشؤون المالية تصل إلى أكثر من 95%، في حين أن الإدارات الفنية التي تعتمد على المراقبين الجويين والأرصاد الجوية تصل نسبة التقطير فيها إلى 90%.

> السبيعي: مستمرون في التقطير واستقطاب الكفاءات الوطنية
>
> مساهمة ملحوظة لصناعة الطيران المدني في النمو الاقتصادي

95 % في «النمطية» و الفنية

لاستقطاب وتأهيل الكوادر الوطنية

■ جانب من التوقيع على برتوكول لزيادة حقوق النقل بين قطر وطاجيكستان

167 اتفاقية خدمات جوية حتى الآن

توسعات «القطرية» و«حمد الدولي» ضمانة لفرص عمل جديدة

■ السبيعي يوقع بشكل نهائي على اتفاقية للنقل الجوي بين قطر وموزمبيق

قال سعادة السيد عبدالله بن ناصر تركي السبيعي، رئيس الهيئة، إن «الطيران المدني» مستمرة في أداء دور فاعل واتخاذ خطوات عملية تخدم خطط الانفتاح نحو أسواق جديدة وناشئة في مجالي السفر والشحن الجوي بالإضافة إلى متابعة موضوع الدعوى القطرية الذي ما زال لدى محكمة العدل الدولية، ضمن الأطر القانونية لضمان انسيابية وسلامة المسارات الجوية والرحلات القادمة والمغادرة عبر مطار حمد الدولي. وتمكنت «الهيئة» على مستوى الاتفاقيات من توقيع 12 اتفاقية خدمات جوية مع دول جديدة منذ فرض الحصار الجائر على قطر ليصل إجمالي اتفاقيات النقل الجوي إلى 167 اتفاقية حتى الآن.

وأضاف «السبيعي»، أن هذه الاتفاقيات تساهم في تعزيز العمليات التشغيلية للخطوط الجوية القطرية لتسيير أسطول طائراتها الأحدث في العالم إلى وجهات عالمية جديدة انطلاقا من مطار حمد الدولي مقر عملياتها الرئيسي في الدوحة. ويستعد المطار للمرحلة الثانية من التوسعة التي تستهدف رفع الطاقة الاستيعابية للمطار من مستوى يبلغ 30 مليون مسافر سنوياً إلى ما يفوق 53 مليون مسافر سنوياً. ومن المقرر أن تكون التوسعة جاهزة قبل انطلاق مونديال كاس العالم 2022 التي تستضيفها قطر، وفق الخطط الموضوعة، حسب «السبيعي». وتشمل خطة التوسعة المبنى الرئيسي للمطار، وإنشاء مدينة المطار التي ستوفر بدورها في المستقبل فرصاً استثمارية كبيرة، ومن بينها منطقة للتجارة الحرة ومجمع للمكاتب والشركات والفنادق وغيرها. وسيشهد المطار أيضاً إنشاء مبنى جديد لشحن البضائع، مما سيؤدي إلى تعزيز قدرات الشحن لدى المطار لتصل إلى 3 ملايين طن سنوياً ويساعد في استيعاب الزيادة المرتقبة في حركة الشحن. ولفت «السبيعي»، إلى أن توسعات «القطرية» المستمرة إلى جانب خطط التطوير الخاصة بمطار حمد الدولي تعد ضمانة لتوفير المزيد من الفرص العمل في قطاع النقل الجوي.

وبين أن مسالة الربط الجوي تعتبر الآن من أكثر الأمور أهمية، لارتباطها الوثيق بالإنتاجية والنمو الاقتصادي والتجارة العالمية. وأضاف أن دولة قطر أصبحت بموقعها المتميز جغرافيا قادرة على توفير الجسر بين الأسواق الأكثر نضجاً والأسواق الناشئة في المستقبل. وأوضح أن الدولة اعتمدت على مدار الأعوام الماضية نهجاً يهدف لتحقيق سياسة ثنائية للخدمات الجوية، إلى جانب إنجازات توفير البنية التحتية لمطار حمد الدولي ليزيد ويعزز إمكانيات الربط الجوي. وأشار إلى أن هذا الأمر يأتي إيماناً من قطر بأن المنافسة العادلة تدعم نمو حركة الركاب والمسافرين، وتعمل على تطوير قطاعي الطيران والسياحة، وتساهم في زيادة الإنتاجية للاقتصاد العام عبر زيادة حركة التجارة والنشاط التجاري. وتحتل خطط قطر الرامية لزيادة حركة المسافرين وتوسيع نطاق وصولها إلى مجموعة واسعة من الوجهات غير المستغلة، صدارة أولويات المقبلة، وفقا لـ«السبيعي». وتساهم الهيئة العامة للطيران المدني في توفير كافة الإمكانيات التي تدعم نهج النمو والازدهار للناقل الوطني وفتح المزيد من المجالات أمامها لتسيير رحلاتها باتجاه كافة المدن العالمية، وذلك من خلال اتفاقيات النقل الجوي التي تبرمها مع كافة دول العالم.

وأكد أن المطارات هي المحرك الدافع والرئيسي لصناعة الطيران الحيوية، نظرا لتطورها ونموها السريع في قطاع شامل متكامل، وهو ما أدى إلى التوسعات الشاملة في مجال الطيران، لذا يعتبر مطار حمد الدولي جزءا لا يتجزأ من إستراتيجية التنمية طويلة الأجل في دولة قطر.

وقال إن «حمد الدولي» استطاع تحقيق أعلى معدلات الكفاءة والاستيعاب على مدار الأعوام الماضية، مما جعل منه المطار الأسرع نموا على مستوى العالم، إلى جانب حصوله على المرتبة الرابعة بين أفضل مطارات العالم في 2019 بفضل تصويت المسافرين.

عضوية «إيكاو» عنصر دعم

بدأت دولة قطر حملتها الانتخابية لتصبح عضواً كاملاً في مجلس المنظمة الدولية للطيران المدني (الايكاو) وذلك خلال اجتماع الجمعية الذي سيعقد بين سبتمبر وأكتوبر من عام 2019، حسب «السبيعي». وقال رئيس الهيئة العامة للطيران المدني: «يكمن السبب الرئيسي وراء هذا القرار في قوتنا في مجال صناعة الطيران، مع مشغل يغطي أكثر من 160 وجهة إلى جانب المهنيين المتدربين تدريباً عالياً. كما تجدر الإشارة في هذا الموضوع إلى أن دولة قطر لم تنتهك أبداً أي مبدأ من مبادئ اتفاقية شيكاغو، حتى خلال الحصار».

وأضاف: «حصولنا على العضوية الكاملة في المجلس ستسمح لنا بدعم وتطوير مجال صناعة الطيران الدولي، بالإضافة إلى تبادل أفضل الخبرات لتحسين نمو القطاع محلياً».

3 مليارات يورو عائدات متوقعة للاتفاقية خلال 6 سنوات

2000 فرصة عمل توفرها «السماوات المفتوحة» مع أوروبا بحلول 2025

يعد توقيع دولة قطر للاتفاقية الشاملة للنقل الجوي مع الاتحاد الأوروبي أشبه بمنصة جديدة لزيادة التعاون في المستقبل بين الطرفين في مجموعة واسعة من قضايا الطيران مثل السلامة والأمن، بالإضافة إلى كونها حافزاً جديداً نحو المزيد من الازدهار في مجال التجارة والسياحة، وتعزيز النمو الاقتصادي عند كلا الطرفين.

توقيع هذه الاتفاقية بالأحرف الأولى بين قطر والاتحاد الأوروبي في مقر المفوضية الأوروبية بالعاصمة بروكسل في الرابع من مارس الماضي، جاء بعد سلسلة من الاجتماعات التشاورية المتتالية التي عُقدت بينهما على مدار الثلاث سنوات الماضية بدءاً من العام 2016 حتى فبراير 2019.

وبموجب هذه الاتفاقية التي تعد الأولى من نوعها بين دولة خليجية والاتحاد الأوروبي، سيتم فتح الأجواء بين دولة قطر والدول الأعضاء في الاتحاد، وبالتالي تسيير عدد غير محدد من رحلات النقل الجوي بين الطرفين، بالإضافة إلى تسيير رحلات شحن جوية يومية من قطر إلى كافة دول الاتحاد الأوروبي وبالعكس.

من جانبه، أكد سعادة السيد عبدالله بن ناصر تركي السبيعي على الدور الكبير لهذه الاتفاقية في فتح آفاق مستقبلية لمزيد من التعاون بين قطر ودول الاتحاد الأوروبي، وتعزيز العلاقات بين الطرفين، حيث ضمنت دولة قطر من خلالها تطوير حقوق النقل وزيادة التعاون مع دول الاتحاد الأوروبي في شتى مجالات الطيران، وأشار إلى أن توقيع الاتفاقية يعد حدثاً تاريخياً وبخاصة في ظل الحصار المفروض على دولة قطر، ويأتي توقيعها تأكيداً على مضي الدولة في تحقيق المزيد من الإنجازات وبخاصة في مجال الطيران الذي يعد من أكثر القطاعات فعالية وتأثيراً في الاقتصاد الوطني.

وقال «السبيعي»: «إن هذا الحدث يأتي في إطار التطور الكبير الذي يشهده قطاع النقل الجوي، وضمن خطتنا في البحث عن فرص جديدة لتمكين ناقلتنا الوطنية من الوصول إلى أكبر عدد من الوجهات في العالم، وإعطاء الخطوط الجوية القطرية الفرصة لتعزيز شبكة عملياتها التشغيلية، كما من شأن ذلك توسيع آفاق التعاون بين قطر والاتحاد الأوروبي، وتأمين أرضية مشتركة لشركات الطيران في كل من أوروبا وقطر لإيجاد المزيد من سبل وطرق التعاون والتنسيق فيما بينها». ومن شأن هذه الاتفاقية أن توفر مستوى جديدا من التنافسية لشركات الطيران في أوروبا وقطر، حيث سيتخذ الطرفان عدّة خطوات جريئة من خلال الاتفاق على البنود المتعلقة بالمنافسة العادلة، بالإضافة إلى البيئة وحماية المستهلك والجوانب الاجتماعية والشفافية، هذا إلى جانب بند مزاولة الأعمال الذي يعفي شركات الطيران الأوروبية من شرط العمل من خلال وكيل مبيعات محلي في دولة قطر. وأظهرت دراسة صادرة بالنيابة عن المفوضية الأوروبية أن هذه الاتفاقية ستحقق عوائد تصل إلى 3 مليارات يورو خلال الفترة من 2019 وحتى 2025 مع خلق نحو 2000 فرصة عمل جديدة بحلول العام 2025، كما ستتيح لدولة قطر إمكانية الوصول المباشر إلى 28 دولة من دول الاتحاد الأوروبي، مع 500 مليون عميل، وسوق شحن جوي كبير.

وأشارت المفوضية الأوروبية إلى أن دولة قطر تعتبر شريكاً استراتيجياً للاتحاد الأوروبي في قطاع الطيران حيث يسافر أكثر من 7 ملايين مسافر بين الاتحاد الأوروبي وقطر سنوياً بموجب اتفاقيات النقل الجوي الثنائي الـ 27 الحالية مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. في حين أن الخطوط الجوية المباشرة بين معظم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وقطر قد تم تحريرها بالفعل من خلال تلك الاتفاقيات الثنائية.

■ أثناء التوقيع المبدئي على الاتفاقية

«السماوات المفتوحة»

فرص وعوائد بين قطر والاتحاد الأوروبي

28	3	2024	مارس 2019 توقيع بالأحرف الأولى
دولة أوروبية وقطر أطراف الاتفاقية	سنوات فترة المشاورات والتفاوض	تحرير الأجواء كاملة بين الطرفين	نهاية 2019 التوقيع النهائي

حالياً:

7	ملايين مسافر بين الاتحاد الأوروبي وقطر سنوياً
27	اتفاقية ثنائية مع دول في الاتحاد الأوروبي

مزايا:

3	مليارات يورو العائدات المتوقعة خلال الفترة من 2019 وحتى 2025
2000	إجمالي فرص العمل الجديدة جراء الاتفاقية بحلول العام 2025

QATAR AIRWAYS القطرية: إتاحة الوصول المباشر لـ «القطرية» إلى 28 دولة أوروبية مع 500 مليون عميل

أبرز البنود:

للقطرية حق زيادة رحلاتها للمدن والنقاط الرئيسية في أوروبا بشكل تدريجي حتى 2024 عقب التوقيع النهائي	للقطرية حق تسيير 7 رحلات أسبوعياً لأي وجهة حالية أو جديدة بالمدن والنقاط الفرعية عقب التوقيع النهائي	للقطرية حق تشغيل رحلة شحن يومي (7 أسبوعيا) من أي نقطة أوروبية رئيسية أو فرعية إلى القارة الأمريكية	تحرير تدريجي لكامل حقوق النقل بين الأطراف خاصة الحريتين الثالثة والرابعة للركاب والخامسة للشحن

المصدر: الهيئة العامة للطيران المدني – المفوضية الأوروبية

By.Mohamed Elzowam

www. lusailnews.net

«الهاجري»: تحرير كامل للأجواء 2024

قال السيد محمد فالح الهاجري، مدير إدارة النقل الجوي في الهيئة العامة للطيران المدني، إن توقيع دولة قطر بالأحرف الأولى على الاتفاقية الشاملة للنقل الجوي مع الاتحاد الأوروبي في مارس الماضي، تم عقب سلسلة طويلة من المشاورات الثنائية استمرت لمدة 3 سنوات. وأضاف «الهاجري»، أنه من المقرر أن يتم التوقيع النهائي على الاتفاقية الشاملة للنقل الجوي بين دولة قطر والاتحاد الأوروبي (28 دولة)، في الربع الأخير من العام الجاري.

وأوضح أنه بمجرد التوقيع النهائي على الاتفاقية سيتم البدء التدريجي في تحرير الأجواء، بين البلدين، ليصبح بإمكان الخطوط الجوية القطرية زيادة رحلاتها إلى المدن الرئيسية بشكل تدريجي، وبمعدل 7 رحلات أسبوعياً لأي وجهة فرعية حالية أو جديدة بدول الاتحاد، حتى يتم الوصول إلى تحرير كامل للأجواء، بين الطرفين يشمل المدن الرئيسية والفرعية بحلول العام 2024. وأشار «الهاجري»، إلى أن أبرز ملامح الاتفاقية هي الانتقال من العمل باتفاقيات المجال الثنائي إلى العمل باتفاقية شاملة بين دولة قطر والاتحاد الأوروبي مما يفتح الآفاق أمام الخطوط الجوية القطرية بتشغيل أي عدد من رحلات الركاب أو الشحن بين دولة قطر ودول الاتحاد الأوروبي.

وتابع: «لدينا اتفاقيات تعاون ثنائي مع الكثير من الدول الأوروبية وهي اتفاقيات شبه محررة حيث لا تزال هناك قيود في عدد الرحلات مع دول مهمة في الاتحاد الأوروبي، بيد أن هذه الاتفاقية أزالت العراقيل والقيود على حقوق النقل وفي المقابل فتحت آفاقا أكثر للتعاون بين الطرفين». وأوضح أنه في مجال الشحن الجوي تم منح حقوق نقل للخطوط الجوية القطرية تمكنها من تشغيل رحلات يومية من أي دولة ضمن الاتحاد الأوروبي مع القارة الأمريكية. وأشار إلى أن هذه الاتفاقية التي وصفها بـ «الناجحة»، ستفتح مجالاً مستقبلياً أكثر رحابة للعلاقات التجارية والاقتصادية والسياحية بين الطرفين ليكون العمل من خلال الخطوط الجوية القطرية فيما سيكون في المقابل هناك حق للناقلات الأوروبية في تشغيل رحلات من أي دولة تابعة للاتحاد الأوروبي إلى قطر.

«مكينس» و«أرصاد قطر».. مبادرات لتحسين جودة العمل

في مطلع سبتمبر الجاري، تم افتتاح مركز مكينس للأرصاد الجوية بمنطقة مكينس، وتدشين تطبيق «أرصاد قطر» الإلكتروني الذي يتيح لمستخدميه الاطلاع على المعلومات المتعلقة بحالة الطقس والتنبؤات والتحذيرات الجوية، بالإضافة إلى القراءات الخاصة لمختلف عناصر المناخ بشكل مباشر وعلى مدار الساعة.

وقال السيد عبد الله المناعي مدير إدارة الأرصاد الجوية بالهيئة العامة للطيران المدني، إن مركز مكينس للأرصاد الجوية الذي يضم موقع رادار الطقس، يوفر خدمات تعليمية وتدريبية للأرصاد الجوية، ويشمل محطتين، إحداهما تقليدية والأخرى أوتوماتيكية، مشيراً إلى أنه قد يتم تزويد المركز بجهاز لقياس الزلازل وجهاز آخر لقياس أشعة الشمس.

وأضاف: «التقنيات التي يضمها مركز (مكينس) حيث تعتبر الأكثر حداثة وتطورا، وستساهم في تحسين دقة عمليات التنبؤات الجوية، بالإضافة إلى رصد عناصر الطقس بأكثر دقة مما هو متاح في الوقت الحالي، بما يعكس التطور الحيوي في مجال الأرصاد الجوية الذي تشهده دولة قطر». وأوضح أن تطبيق «أرصاد قطر» يعتبر من الحلول الرقمية المتميزة ويأتي في إطار الجهود المبذولة من كافة جهات الدولة لتطبيق معايير منظومة الحكومة الإلكترونية بدولة قطر، وتحقيق أهداف إستراتيجية حكومة قطر الرقمية 2020، كما يصب تصميم وعمل هذا التطبيق في دعم عمل الشركات القطرية الناشئة التي أثبتت قدرة وكفاءة على الإبداع والتميز في المجال الرقمي. وأضاف «المناعي» أن رادار الطقس في مركز مكينس يغطي دائرة 500 كيلو متر حول دولة قطر، لرصد الحالات الجوية سواء كانت عادية أو استثنائية، مبيناً أنه تمكن زيادة الدائرة التي يغطيها الرادار إلى 1200 كيلو متر إذا دعت الحاجة لذلك.

وقدمت الهيئة العامة للطيران المدني كل الدعم اللازم للأرصاد الجوية سواء فيما يتعلق بالتقنيات والأجهزة المتطورة المستخدمة أو من حيث الخبرات المتمثلة بالكوادر المختصة، وذلك بهدف تحقيق المزيد من الجودة في العمل، والوصول إلى أعلى مستويات الدقة والكفاءة المطلوبة، حسب «المناعي». ولفت إلى أنه منذ بداية نشأتها وإلى الآن تخطو الهيئة العامة للطيران المدني بخطى ثابتة ومدروسة نحو تحقيق أهدافها في كل من الطيران المدني والأرصاد الجوية، وبهدف ذلك تعمل بشكل مكثف على التطوير المستمر لآلية عملها ومواكبة التغييرات العالمية بشكل دائم، لتكلل مسيرتها بإنجازات مهمة في هذين المجالين.

■ معالي رئيس الوزراء يدشن مركز (مكينس) وأرصاد قطر

■ عبد الله المناعي

«Q Weather».. منصة رقمية لرصد أحوال الطقس

شكل إطلاق الهيئة العامة للطيران المدني لتطبيق الأرصاد الجوية الجديد (Q Weather) تأكيداً على نهجها المستمر في التطوير، ومواكبتها الدائمة للتكنولوجيا الحديثة المُعتمدة في تطبيقات الهواتف الذكية، بما يتيح لها تقديم كافة خدماتها بأفضل وأسرع الطرق. ويعد (Q Weather) منصة رقمية جديدة لكافة معلومات وأحوال الطقس في قطر والعالم، مقدمة بكلا اللغتين العربية والإنجليزية وبوحدات قياس متنوعة لكل من درجات الحرارة وسرعة الرياح.

أبرز الخدمات المقدمة ضمن تطبيق الأرصاد الجوية هي التقرير اليومي عن حالة الطقس في الدوحة وكافة المدن والمناطق في دولة قطر، وتتضمن (درجة الحرارة - معدل الرطوبة - سرعة الرياح ومدى الرؤية - ارتفاع الموج على الساحل وفي عرض البحر)، بالإضافة إلى تفصيل الحالة الجوية المتوقعة خلال ساعات محددة من اليوم. وتشمل قائمة الخدمات حالة الطقس المتوقعة لأيام القادمة والتي تتميز بإمكانية زيادة مدة التوقعات إلى أكثر من 15 يوماً، وخدمة الاطلاع على حالة الطقس في أهم مدن العالم، والتي تتيح لمستخدمي التطبيق إمكانية إضافة المزيد من المدن إلى القائمة المتوفرة لديهم، إلى جانب خدمة أخبار الطقس وتتضمن أهم الأخبار الواردة حول أحوال الطقس بشكل تفصيلي، وبشكل خاص خلال موجات الغبار أو هبوب الرياح القوية ونشاط العواصف الرعدية وغيرها من حالات التقلبات الجوية التي تشهدها البلاد. وتحوي القائمة خدمة تقارير شهرية والتي تتضمن أهم المعلومات المناخية الخاصة بكل شهر من شهور السنة، وخدمة الأنشطة، وهي خدمة توضح للمستخدم كافة الأنشطة والرياضات الخارجية والبحرية التي تمكن ممارستها خلال اليوم بناءً على حالة الطقس، فضلاً عن خدمة محطات الطقس وهي خدمة توضح أهم أماكن تموضع محطات الرصد البرية والبحرية على خريطة دولة قطر وآخر الرصدات فيها.

يشمل التطبيق كافة الإشعارات في حالات التحذيرات المتعلقة بالطقس، إلى جانب خدمة خريطة الرياح، ويقدم التطبيق نبذة عن الهيئة العامة للطيران المدني، بالإضافة إلى كافة معلومات التواصل الخاصة بإدارة الأرصاد الجوية، فضلا عن كونه يشكل منصة تفاعلية مع الجمهور من خلال إمكانية إرسال بريد إلكتروني مباشرة من خلال التطبيق إلى إدارة الأرصاد الجوية.

«رادار الطقس».. مواصفات متطورة تخدم «2022»

يأتي تدشين الهيئة العامة للطيران المدني لرادار الطقس في مركز مكينس للأرصاد الجوية، دليلاً إضافياً على ذلك وإنجازاً جديداً يضاف إلى سجلها، ليكون هذا الرادار الأول من نوعه في قطر من حيث مواصفاته المتطورة التي ستوفر أرقى وأحدث خدمات الرصد في الدولة. وجاء اختيار إطلاق الرادار في مركز مكينس انطلاقاً من أهمية المنطقة فيما يتعلق بالرصد، إذ تعتبر المنطقة المثلى لتغطية كافة مناطق دولة قطر، مما يزيد من إمكانية الاستفادة القصوى من منتجات الرادار. ولعل أهم العناصر الرئيسية التي سيكشفها الرادار هي الأمطار والرياح، وسيركز على العواصف الرملية، وعواصف الرياح، ويساعد على تتبع نشاط الخلايا الرعدية، مع القدرة على حساب تقريبي لكمية مياه الأمطار المتراكمة في منطقة معينة، إضافة إلى تعزيز قدرات المتنبئين الجويين بإصدار التحذيرات في الأجواء المتقلبة. وسيخدم هذا الرادار كافة الجهات الحكومية والخاصة في الدولة، هذا بالإضافة إلى الدور الكبير في تقديم خدماته لمنشآت الحدث الأبرز مونديال 2022 الذي تستعد دولة قطر لاستضافته.

مشاركات دولية وأرقام قياسية تدعم الريادة القطرية

حققت الهيئة العامة للطيران المدني منذ بداية العام الجاري، العديد من الإنجازات في مختلف القطاعات والإدارات التابعة لها. وأصدرت الهيئة بالتعاون مع قطاع شؤون الأمن السيبراني في وزارة المواصلات والاتصالات الإصدار الأول من «المبادئ التوجيهية للأمن السيبراني في مجال الطيران المدني»، والتي تضمنت المبادئ والمعايير الأمنية لحماية المناطق الحيوية في قطاع الطيران، بالإضافة إلى أفضل الممارسات المتبعة في الأمن الإلكتروني في هذا المجال. وتعتبر دولة قطر أول دولة في منطقة الشرق الأوسط تقوم بإصدار مواد إرشادية تتركز على تطبيق معايير الأمن للتصدي والحد من التهديدات والهجمات الإلكترونية في قطاع الطيران المدني، والتي ستساهم في توعية جميع أصحاب المصلحة والعاملين في منظومة الطيران المدني في دولة قطر، وتوجيههم لإتباع أفضل الممارسات في مجال الأمن الإلكتروني. ويأتي هذا الإصدار تطبيقاً لتوصيات منظمة الطيران المدني الدولي (الإيكاو) التي تحث جميع الدول الأعضاء على وضع مثل هذه التدابير والعمل على التعاون المستمر وتقديم الدعم في هذا المجال على المستويين المحلي والدولي. وشهد شهر مايو الماضي مشاركات واسعة ومهمة لدولة قطر ممثلة بالهيئة العامة للطيران المدني في العديد من اجتماعات منظمة (الإيكاو) التي عُقدت في مقر المنظمة في مونتريال- كندا، ففي الفترة ما بين 7 إلى 9 مايو شاركت قطر في الاجتماع الأول لورشة عمل استعراض قواعد الايكاو لتسوية الخلافات، والذي هدفت المنظمة من خلاله إلى مراجعة كافة القواعد المتعلقة بأساليب فض الخلافات وتأثيرها على صناعة الطيران المدني. وتتكون مجموعة العمل من 23 دولة، من ضمنها دولة قطر.

وخلال ورشة العمل قدمت دولة قطر مقترحات لحلول من شأنها أن تساهم في تسريع عمل قواعد فض المنازعات، وتسوية الخلافات التي تؤثر على صناعة الطيران المدني، وذلك بما يتناسب مع التطور الكبير الذي يشهده هذا القطاع في كافة أنحاء العالم. وفي سابقة هي الأولى من نوعها تمكنت الهيئة العامة للطيران المدني في دولة قطر من تحقيق رقم قياسي جديد في نتائج التدقيق الشامل على سلامة الطيران المدني وفق البرنامج العالمي للتدقيق على سلامة الطيران المدني (USOAP)، والذي أجرته المنظمة الدولية للطيران المدني (ايكاو) على الهيئة ومنظومة السلامة الجوية التابعة لها، حيث يتم من خلاله التحقق من مدى توافق مقاييس السلامة الجوية للدول مع القواعد والمواصفات القياسية الدولية والواردة في معاهدة شيكاغو للطيران المدني الدولي وملاحقها.

وحققت السلامة الجوية لمنظومة الطيران المدني ولأول مرة على مستوى العالم نسبة توافق 91.16% وفق المعايير الجديدة التي وضعتها (ايكاو) والتي تم تطبيقها عام 2018، لتصبح بذلك دولة قطر الأولى التي تحصل على تلك النسبة من خلال نتائج التدقيق الشامل على جميع جوانب السلامة الجوية لمنظومة الطيران المدني.

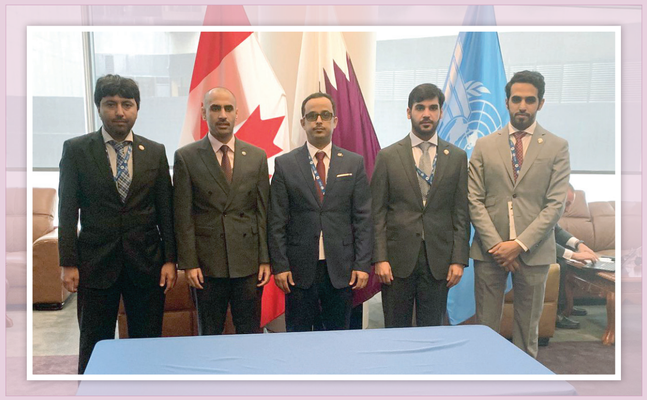

■ جانب من إحدى مشاركات قطر في اجتماعات (الإيكاو)

22 % معدلات «التقطير» في

«كتارا للضيافة».. توسعات متواصلة

■ فندق رويال سافوي سويسرا

■ فندق رافلز سنغافورة

تتبنى كتارا للضيافة، الشركة التي تملك وتدير وتطوّر مجموعة من الفنادق والمنتجعات الفاخرة عالمياً، استراتيجية توسعية واضحة تخدم خلق فرص حقيقية لجذب القوى العاملة والفعالة داخل الدولة وخارجها، فضلا عن التزامها بتطوير وتأهيل أجيال المستقبل من رواد الضيافة القطريين.

وتركز استراتيجية كتارا للضيافة، على تطوير وتمكين المواهب التي تزخر بها الشركة بالإضافة إلى تعزيز التنوع، وإطلاق مبادرات هادفة تعتمد على تحقيق نتائج متميزة وإحداث تغيير إيجابي في قطاع الضيافة.

وقال سعادة الشيخ نواف بن جاسم بن جبر آل ثاني، رئيس مجلس إدارة كتارا للضيافة: «تلتزم الشركة بالاستثمار في مواطنينا ودعم أهداف مبادرات وخطط التقطير من حيث خلق فرص عمل وتوظيف فريدة للمواطنين القطريين، حيث نفذنا برامج تدريب لمجموعة واعدة من خريجي المدارس الثانوية، كما طرحنا مبادرة (رعاية) بالتعاون مع جامعتي ستندن وقطر لتشجيع الشباب القطري على الانخراط في قطاع الضيافة، فضلاً عن أننا نشجّع التدريب متعدد التخصصات داخل مؤسستنا، لننشئ فريقاً من الطموحين ذوي المهارات العالية، نُضمن لهم منصة تعينهم على تنمية مواهبهم سواء محلياً أو دولياً».

وتابع: «أطلقنا في العام 2016 برنامج (تحسين) بالتعاون مع ماريوت الدولية كخطوة هامة في مسيرتنا نحو الريادة تؤكد حرصنا على الاستثمار في تمكين الشباب القطري وتعزيز مهاراتهم للانطلاق نحو مستقبل أكثر إشراقاً ومنذ إطلاق أعمالنا في العام 1970، حرصنا على دعم ومواكبة التطورات التي شهدها ولا يزال قطاع الضيافة في دولة قطر، والاستفادة من الفرص المتاحة للتواصل مع المؤسسات التعليمية الرائدة لاستقطاب وتمكين المواهب الشابة الذين سيقودون عجلة نمو هذا القطاع مستقبلاً».

وتابع سعادته: «إننا ومن خلال هذه المبادرات التي ساهمت في الوصول بمعدلات التقطير إلى 22% في الوظائف القيادية والإشرافية بالشركة، نؤمن بقدرتنا على أن نساهم إيجابياً في تحقيق الرفاه الاجتماعي والاقتصادي لدولة قطر».

وتحرص الشركة على تطوير وتأهيل وتكريم الكوادر العاملة فيها بشكل مستمر، في إطار خطتها الهادفة لتعظيم الاستفادة والاستثمار في الثروة البشرية، بالتزامن مع تنفيذ خططها التوسعية.

وقال الشيخ نواف بن جاسم: «شهدت كتارا للضيافة توسعا كبيرا واعترافا عالميا كشركة رائدة في قطاع الضيافة، وحيث أن الإنجازات التي حققتها الشركة ترجع في المقام الأول إلى الجهود الحثيثة لموظفي الشركة وحرصهم على العمل الجاد، فإننا حريصون على توفير بيئة عمل مميزة لموظفينا، لذا وضعت إدارة الشركة العديد من الخطط الطموحة والاستراتيجيات طويلة المدى لتنمية الكوادر البشرية، وستستمر قدما في خططها الهادفة إلى تدريب وتأهيل الموظفين وتوفير ما يلزمهم من إمكانيات ومعدات حديثة، ذلك من أجل منحهم الفرصة كاملة لأداء المهمات المنوطة بهم».

وأضاف: «يعتمد النجاح الذي تحققه كتارا للضيافة بشكل كبير على الدعم والالتزام الذي نشهده من قبل أعضاء فريق العمل لدينا، فنحن نفتخر بما نمتلكه من موظفين موهوبين ومتحمسين دوما لحمل المسؤولية بخبراتهم وحسن درايتهم، وهو ما نعتمد عليه في نجاحات الشركة، لذلك نحرص بشكل دوري على إظهار تقديرنا للموظفين وعملهم الدؤوب والمستمر وجهودهم الدائمة في دعم النمو المستمر للشركة».

وكتارا للضيافة هي شركة عالمية مالكة ومطورة ومشغلة للفنادق تتخذ من قطر مقراً لها، ولديها خبرة تمتد لأكثر من خمسة وأربعين عاماً في قطاع الضيافة، وتعمل على تنفيذ خططها الاستراتيجية للتوسع من خلال الاستثمار في الفنادق الرائدة في قطر في الوقت الذي تعمل فيه على تنمية مجموعتها من العقارات الفاخرة في الأسواق الدولية الرئيسية.

وحالياً تمتلك أو تدير كتارا للضيافة، التي تدعم الرؤية الاقتصادية طويلة الأمد للدولة، 40 فندقاً ضمن محفظتها من الفنادق، وتستهدف شركة الضيافة الرائدة في قطر الوصول إلى 60 فندقاً في محفظتها بحلول العام 2026.

لتشجيع جيل المستقبل من القادة والمدراء القطريين بالقطاع

«تحسين».. أبرز مبادرات تعزيز مهارات الشباب في «الضيافة»

في الخامس من ديسمبر لعام 2016، أطلقت كتارا للضيافة، بالتعاون مع شركة ماريوت الدولية، برنامج «تحسين» للتدريب الفندقي، وهو مبادرة فريدة تهدف لتمكين وتعزيز مهارات الجيل القادم من القادة القطريين، وتوفير المقومات اللازمة لتمكينهم من بدء مسيرتهم المهنية في واحد من القطاعات الأكثر نمواً في دولة قطر.

وتم تصميم برنامج «تحسين» بالشراكة مع جامعة كورنيل، ومؤسسة إنجاز العرب ومؤسسة التعليم من أجل التوظيف، لتمكين المشاركين في البرنامج من التعرف على المهارات المطلوبة لإدارة وتشغيل الفنادق ليتمكنوا من الحصول على وظيفة إدارية.

ووفر البرنامج للخريجين فرصة اكتساب معرفة عملية حول تفاصيل سير عمل كافة الأقسام من خلال برنامج تدريبي يستمر لمدة 6 أشهر، بالإضافة إلى فرصة للانخراط في بعض الإدارات المختارة، كما وفر البرنامج فرصة مثالية للخريجين للوصول إلى مجموعة من برامج التنمية الإدارية التي توفرها شركة ماريوت الدولية.

وبرنامج «تحسين»، الذي بدأ في استقبال الطلبات في فبراير لعام 2017، من البرامج المميزة في قطاع الضيافة إذ أنه فتح المجال أمام الخريجين الراغبين بتطوير مهاراتهم وتعزيز إلمامهم بكافة جوانب هذا القطاع الحيوي، من خلال شركة ماريوت الدولية التي استقطبت عددا من الخريجين لمساعدتهم على إثراء معرفتهم وبدء مسيرتهم المهنية في واحد من القطاعات الأكثر ريادة وحيوية في المنطقة والعالم.

وتمكن المشاركون في البرنامج من التعرف على كافة جوانب هذا القطاع، والمشاركة في برامج شهادة كورنيل الالكترونية بالإضافة إلى بعض ورش عمل القيادة التنفيذية التابعة لجامعة كورنيل، والتي تم تصميمها تماشياً مع الثقافة المحلية وبيئة الأعمال المنفردة التي تمتاز بها دولة قطر ومنطقة الشرق الأوسط على نطاق أوسع، كما عملت مؤسسة التعليم من أجل التوظيف على تدريب مجموعة مختارة من المهنيين وتعريفهم على المهارات المطلوبة لمساعدتهم على الوصول إلى أعلى مستويات النجاح في أماكن عملهم.

الوظائف القيادية والإشرافية بالشركة

وبرامج طموحة لتمكين المواهب

■ فندق المسيلة قطر

■ فندق بلازا بإدارة فيرمونت - الولايات المتحدة الأمريكية

400 % نمو أعداد الموظفين القطريين منذ 2011

6499 إجمالي حجم العمالة في الشركة

تشير أحدث البيانات المعلنة من جانب «كتارا للضيافة» إلى أن إجمالي إجمالي أعداد الموظفين في الشركة يبلغ نحو 6499 موظفاً، من بينهم 2680 موظفاً في قطر، و3819 موظفاً حول العالم. وتستحوذ كل من قطر وأوروبا على النصيب الأكبر من حجم عمالة الشركة بواقع 41% لكل منهما، وفيما تشكل أعداد الموظفين في أمريكا 10% من العدد الإجمالي للموظفين، تبلغ النسبة 5% في القارة الأفريقية، و3% في قارة آسيا.

ويبلغ إجمالي الموظفين القطريين في الشركة نحو 48 موظفاً حالياً، بنمو نسبته 400% عن الأعداد المسجلة في العام 2011.

وتفصيلياً، يعمل 26 قطرياً في مقر كتارا للضيافة الرئيسي في الدوحة، إلى جانب 22 قطرياً يعملون في الفنادق المحلية التابعة للشركة.

ونفذت الشركة العديد من المبادرات التي استهدفت استقطاب وتأهيل المزيد من الشباب القطري الراغب في دخول سوق العمل بقطاع الضيافة.

وفي العام 2008، طرحت كتارا للضيافة برنامجاً لتدريب خريجي المدارس الثانوية بالتعاون مع معهد التنمية الإدارة ووزارة العمل، وفي العام 2009 وقعت اتفاقية مع جامعة ستندن قطر لابتكار فرص عمل في قطاع الضيافة، قبل أن تختار في العام 2010 نحو 60 قطرياً للتدرب في فنادقها لمدة عام.

وشهد العام 2011 رعاية 10 خريجين قطريين من المدارس الثانوية للتخصص في مجال السياحة لمدة أربع سنوات، وبينما طرحت في العام 2016 برنامج «تحسين» للتدريب الفندقي بالتعاون مع شركة ماريوت الدولية، قدمت في العام 2017 تعاوناً وإرشاداً بكلية الأعمال والاقتصاد في جامعة قطر لطلاب ماجستير العلوم في التسويق.

وتدعم الشركة الرؤية الاقتصادية طويلة الأمد لدولة قطر، حيث تهدف لتكون في طليعة الشركات المتخصصة في قطاع الضيافة تماشيا مع رؤية قطر 2030 من حيث التنويع في مصادر الدخل والاستثمار الاقتصادي والتنمية الاجتماعية والبشرية.

109 % زيادة في مفاتيح الغرف خلال 8 سنوات

7896 مفتاحاً عالمياً في 4 قارات

بلغ إجمالي مفاتيح الغرف في الفنادق والمنشآت التابعة لكتارا للضيافة نحو 7896 مفتاحاً عالمياً في 4 قارات. وتتوزع تلك المفاتيح لتشمل 3844 مفتاحا في دولة قطر، و3078 مفتاحاً في القارة الأوروبية، بالإضافة إلى 519 مفتاحاً في قارة أفريقيا، و282 مفتاحاً في الولايات المتحدة الأمريكية، إلى جانب 173 مفتاحاً في قارة آسيا.

وتشهد تلك المفاتيح تطوراً مستمراً خاصة في ظل الاستراتيجية التوسعية لكتارا للضيافة وحرصها على الاستثمار في مختلف دول العالم.

وفي العام 1970 كانت الشركة (قطر الوطنية للفنادق آنذاك) تمتلك 362 مفتاحاً، قبل أن تواصل النمو التدريجي عاماً تلو الآخر لتصل إلى 3783 مفتاحاً في العام 2011. وخلال الفترة من 2011 إلى اليوم (7896 مفتاح) قفزت أعداد تلك المفاتيح بنحو 109%، وهي الفترة التي شهدت قفزة نوعية في محفظة الشركة نتيجة استحواذها على العديد من الفنادق داخل الدولة وخارجها.

وشهد العام 2011 استحواذ الشركة على 10 فنادق في 3 قارات هي أوروبا وآسيا وأفريقيا، بينما تم في العام 2012 تغيير مسمى الشركة من قطر الوطنية للفنادق إلى كتارا للضيافة، ضمن خطة لتعزيز مكانة الشركة ودعم طموحاتها الرامية للنمو والتوسع عالمياً.

وواصلت كتارا للضيافة توسعاتها في العام 2015، باطلاق مجموعة فنادق مروب، كذراع تشغيلي مستقل تابع للشركة، قبل أن تفتتح في العام 2016 عدد 5 فنادق داخل وخارج قطر أبرزها فندق ريوال سافوي لوزان في سويسرا، ومنتجع سميسمة من منتجعات مروب، وذا أفنيو من منتجعات مروب، بالإضافة إلى حديقة الفندق في قطر.

وأضافت كتارا للضيافة لمحفظتها في العام 2017 نحو 3 فنادق من بينها فندقين في قطر، وفندق في لندن بالمملكة المتحدة.

وفي العام الماضي، شهدت محفظة كتارا للضيافة الاستحواذ الأول للشركة في الولايات المتحدة الأمريكية وهو فندق بلازا بإدارة فيرمونت، إلى جانب الاستحواذ الثالث لها في المملكة المتحدة متمثلاً في فندق جروفنر هاوس لندن بإدارة جي دبليو ماريوت.

وفي أغسطس الماضي، أعاد فندق رافلز سنغافورة الذي تملكه كتارا للضيافة افتتاح أبوابه في أعقاب عملية الترميم المتأنية والدقيقة التي تمت على ثلاث مراحل بداية من فبراير 2017.

السياحة لوسيل
وظائف مستقبل أفضل للجميع
2019
ملحق تصدره لوسيل بمناسبة اليوم العالمي للسياحة

«كتارا للضيافة»..

استراتيجية توسعية تعزز سوق العمل

لوسيل إنفوجرافيك

تتبنى كتارا للضيافة، الشركة التي تملك وتدير وتطّور مجموعة من الفنادق والمنتجعات الفاخرة عالمياً والتي تتخذ من قطر مقراً لها، استراتيجية توسعية تدعم سوق العمل عبر تأهيل موظفيها وخلق فرص لاستقطاب القوى العاملة الفاعلة داخل الدولة وخارجها.

40 فندقاً في محفظة الشركة حالياً

4 قارات تتوزع فيها محفظة الشركة

60 فندقاً في محفظة الشركة بـ 2026

توزيع مفاتيح الغرف جغرافياً

7896

- **3844** مفتاحاً في قطر
- **3078** مفتاحاً في أوروبا
- **519** مفتاحاً في أفريقيا
- **282** مفتاحاً في أمريكا
- **173** مفتاحاً في آسيا

الموظفون والعمالة

6499
إجمالي عدد الموظفين داخل وخارج قطر

2680 داخل قطر

3819 خارج قطر

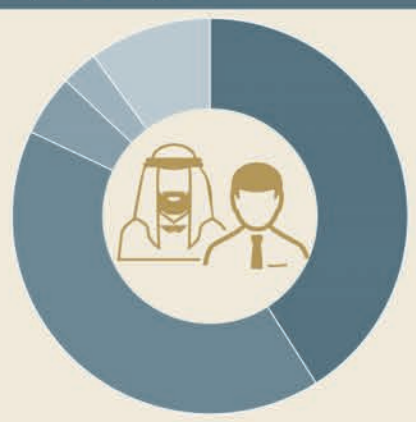

- قطر **%41**
- أوروبا **%41**
- أمريكا **%10**
- أفريقيا **%5**
- آسيا **%3**

26 قطرياً يعملون في مقر كتارا للضيافة الرئيسي

22 قطرياً يعملون في الفنادق المحلية التابعة للشركة

%400 نمواً منذ عام 2011

6 اتفاقيات ومبادرات ومنح تعليمية للموظفين

أحداث ومبادرات

2008 — إطلاق برنامج لتدريب خريجي المدارس الثانوية بالتعاون مع معهد التنمية الإدارية ووزارة العمل

2009 — توقيع اتفاقية مع جامعة ستندن لابتكار فرص عمل في قطاع الضيافة

2010 — اختيار 60 قطرياً للتدرب في فنادق كتارا للضيافة لمدة عام

2011 — رعاية 10 خريجين قطريين من المدارس الثانوية للتخصص في مجال السياحة لمدة 4 سنوات

2016 — إطلاق برنامج تحسين للتدريب الفندقي بالتعاون مع شركة ماريوت الدولية

2017 — التعاون والارشاد بكلية الأعمال والاقتصاد بجامعة قطر لطلاب ماجيستير العلوم في التسويق

المصدر: كتارا للضيافة
By. Mohamed Elzawam

نـطوّر عالـم الـضيافة.

الفخر هو ما نشعر به عند استذكار ماضينا؛ والشغف هو ما يبني حاضرنا؛ أما الغد، فله منّا كلّ التميّز.

كتارا للضيافة. نُجدّد التاريخ. نُلهم الأجيال. نُرحّب بالعالم.

MARRIOTT DOHA · SHERATON GRAND Doha Resort & Convention Hotel · THE RITZ-CARLTON DOHA · MÖVENPICK HOTEL DOHA · SHARQ VILLAGE & SPA · SOMERSET WEST BAY DOHA · HOTEL PARK · CITYGATE HOTEL, DOHA · MURWAB HOTEL GROUP · buddha-bar HOTEL · RAFFLES SINGAPORE

SIMAISMA A MURWAB RESORT · THE AVENUE A MURWAB HOTEL · GRAND MURWAB CITY CENTER · شاطئ سيلين SEALINE BEACH A MURWAB RESORT · JOURI HOTEL A MURWAB HOTEL · Chiva-Som · INTERCONTINENTAL CARLTON CANNES · INTERCONTINENTAL MADRID · INTERCONTINENTAL AMSTEL AMSTERDAM · THE WESTIN EXCELSIOR ROME · THE PLAZA NEW YORK

JW MARRIOTT GROSVENOR HOUSE LONDON · SAVOY · THE PENINSULA PARIS · AL MESSILA RESORT & SPA DOHA · BÜRGENSTOCK A MURWAB RESORT · ROYAL SAVOY A MURWAB HOTEL · SCHWEIZERHOF A MURWAB HOTEL · THE BÜRGENSTOCK SELECTION · LE ROYAL MONCEAU RAFFLES PARIS · RENAISSANCE SHARM EL SHEIKH GOLDEN VIEW BEACH RESORT · EXCELSIOR HOTEL GALLIA MILAN THE LUXURY COLLECTION · ADRIA EST 1870

katarahospitality.com

السياحة لوسيل
والوظائف.. مستقبل أفضل للجميع
29
ملحق تصدره لوسيل بمناسبة اليوم العالمي للسياحة

«السياحة في قطر»

معدلات قياسية وتطورات استراتيجية

يشهد القطاع السياحي في دولة قطر، معدلات نمو قياسية في مختلف القطاعات التابعة والمساندة له، في الوقت الذي يتبنى فيه المجلس الوطني السياحة استراتيجية واضحة تستهدف توفير كوادر بشرية مؤهلة للعمل في القطاع من أجل تقديم تجارب سياحية عالمية المستوى.

لوسيل إنفوجرافيك

تطور القوى العاملة في قطاعي الضيافة والترفيه

عدد الوظائف لكل عام

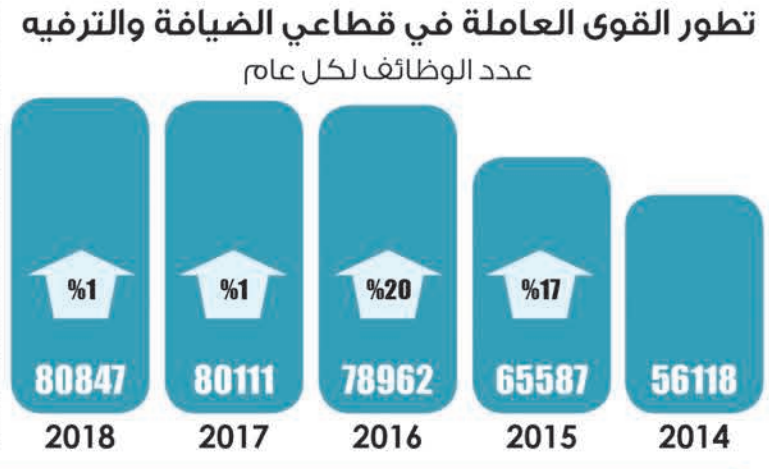

النمو السنوي التراكمي لأعداد الزوار 2019

- %4 النمو في يناير
- %8 النمو في فبراير
- %10 النمو في مارس
- %13 النمو في أبريل
- %11 النمو في مايو
- %11 النمو في يونيو
- %11 النمو في يوليو

آداء القطاع السياحي خلال 7 أشهر

الزوار

1.2 مليون زائر بنمو سنوي 10.7%

- 469.1 ألف زائر آسيا وأوقيانوسيا بنمو سنوي (3.2%)
- 375.5 ألف زائر أوروبا بنمو سنوي (21%)
- 131.6 ألف زائر دول الخليج بنمو سنوي (11%)
- 110.2 ألف زائر الأمريكتين بنمو سنوي (13%)
- 87.2 ألف زائر دول عربية أخرى بنمو سنوي (20%)

الإقامة الفندقية

129 إجمالي المنشآت الفندقية بنمو سنوي 7.5%

- 48 فندقا فئة 5 نجوم
- 31 فندقا فئة 4 نجوم
- 22 فندقا فئة 3 نجوم
- 7 فنادق فئة نجمة ونجمتين
- 12 منشأة شقق فندقية فاخرة
- 9 منشآت شقق فندقية عادية

27140 إجمالي الغرف بنمو سنوي 6.9%

- 13021 بفنادق 5 نجوم
- 9104 بفنادق 4 نجوم
- 2035 بفنادق 3 نجوم
- 281 بفنادق النجمة والنجمتين
- 2228 بالشقق الفندقية الفاخرة
- 471 بالشقق الفندقية العادية

أبرز القوانين المنظمة للقطاع

قانون رقم (20) لسنة 2018 بشأن تنظيم السياحة

قانون رقم (21) لسنة 2018 بشأن تنظيم فعاليات الأعمال

السياحة البحرية

سياحة الرحلات البحرية موسم «2018-2019»:

- 100% نمو سنوي بعدد الرحلات
- 110% نمو سنوي بعدد الزوار على الرحلات
- 170% نمو سنوي للسفن العملاقة بميناء الدوحة
- 257% نمو سنوي للزوار من روسيا
- 144% نمو سنوي للزوار من ألمانيا
- 93% نمو سنوي للزوار من إيطاليا
- 22.5% نمو سنوي للزوار من المملكة المتحدة

المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء

By.Mohamed Elzawam

www.lusailnews.net

الإشراف العام: عبدالدايم عبدالعزيز
تحرير: محمد عبدالعال
الإخراج الفني: محمد غريب